

# مِلَاحِظَاتِي حَالُ مِطَالِعَاتِي

تصنيف

العلامة الشيخ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمْدَانَ

( ١٢٢٢ هـ - ١٢٩٧ هـ )

تحقيق وتعليق

سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدَانِ

(ج) دار التوحيد للنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ

مكتبة ملك فهد الوطنية لنشر  
بن حمدان سليمان عبد الرحمن  
ملاحظاتي حال مطالعتي، سليمان عبد الرحمن بن حمدان -  
الرياض ١٤٢٦هـ  
نص ٢١.١٢ سم  
رزمك ٧-٥-٩٦٦٢-٩٦٦٠  
١. العقيدة الإسلامية - دفع مطايع ٢. الإسلام - دفع مطايع  
العنوان  
٩١٠  
١٤٢٦/٥٥٥٩

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥٥٥٩  
رزمك ٧-٥-٩٦٦٢-٩٦٦٠

حقوق الطبع محفوظة للمحقق  
الطبعة الأولى  
شوال ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار التوحيد للنشر

دار التوحيد للنشر

الملكة العربية السعودية - الرياض - ص ب ١٠٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٢٢  
هاتف وناسوخ ٠١٤٢٨٠٤٠٤

البريد الإلكتروني: E-mail: dar\_attawheed.pub.sa@naseej.com

الإخراج: دار التوحيد للنشر هاتف ٠١٤٢٨٠٤٠٤

E-mail: dar\_attawheed.pub.sa@naseej.com



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،  
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.  
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.  
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

فبعد: لما جعل الله تعالى في الخلق أعلامًا، ونصب لكل قوم إمامًا، لزم  
المهتدين بمُبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رُزق البحث  
والفهم وإنعام النظر في العلم بيان ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا؛ إذ لم يكونوا  
معصومين من الزلل، ولا آمنين من مُقارفة الخطأ والخطل، وذلك حقُّ العالم  
على المتعلِّم، وواجبٌ على التَّالِي للمُتَقَدِّم<sup>(١)</sup>.

وبيان زلَّة العالم ووهلة الفاضل العاقل محمَّدة في الإسلام، وواجبٌ ديني  
على الأئمة الأعلام، مع التوقِّي ممَّا ذمَّه الله سبحانه من المجادلة والمخاصمة،  
وتنزيه القلم عن التزيُّد والإسراف، والبعد عن رغبات النَّفْس، وإتقاء حظُّ  
الشَّيْطَان من علقه الإنسان؛ فالتَّهْوِيل والرَّفْث، والشَّتْم والعَبَث بضاعةُ  
المفلسين، والنَّأْي عن المناصحة بالحسنى ليس من صفات المؤمنين، خروج عن  
المطلوب في الدين؛ إذ القصد مناشدة الحق، وبيان العدل، وإنصاف المخالف،  
لا الزيادة في السُّبَاب، والتَّطْفِيف في كيل الجواب.

(١) "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/١٣).

فلا تزال طريقة أهل العدل في تدوين تلك الأوهام، ونشرها بين الأنام، بيان الصواب لمن وقعت إليه، دون الانتقاص والعيب لمن حُفظت عليه، فلنكن همة الناقد منصرفة إلى محض العلم، وبيان الحق في مودّة وحلم، بعيداً عن أعراض الأحياء، مُتباعداً عن حرمة الأموات، فليس من مسلم إلا وله نادرة أو بادرة ينبغي أن تُغمر في جنب فضله، وإذا بُيِّنَتْ فُنُصَحاً للأمة، وإبراء للذمة.

ولقد عزّت صنوف هاته الفضائل، وقَلَّتْ أنواع تلك الفواضل، إلا في علماء قلائل، صاروا يُعَدُّون على الأنامل، أدركهم الله - عزّ وجلّ - بالرحمة وخصّهم بالتوفيق والحكمة، نحسبُ المصنّف رحمته الله فرداً من تلك الزمرة المباركة والثلة الصالحة - والله حسيبه - لنزاهة قلمه وعفة لسانه المتجلية في رَقم الملاحظات وردّ صنوف المخالفات بأدبٍ فاضلٍ وخُلُقٍ عالٍ، إنفاذاً لأمر الله عزّ وجلّ ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِالنِّسَاءِ﴾ [النحل: ١٢٥]، وامثالاً لقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وقوله عزّ وجلّ ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْوِبِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة، وفوائدها جمة منشورة.

وتعتبر هذه الرسالة الميمونة امتداداً لجهودٍ مسبوقة، ونتاجاً علمياً متواصلاً عبر قرون من الزمن؛ تمخّضت عنه جملة من الفوائد؛ أهمّها:

\* نشرُ الحق وإحياء ما اندثر من معالنه.



\* ردُّ القول المخالف والرأي التالف.

\* الذبُّ عن حمى الشريعة، وصيانتها عن الآراء الدخيلة.

\* تنقية الأحكام الشرعية من الأمور المحدثه.

\* كشف الشبهات، ونفي الأغلوطات.

\* سدُّ مواضع الخلل، وإصلاح مواطن الزلل.

\* رفعُ الحرج عن الأمة، وتضييق ساحة الخلاف.

وقد تضمّنت - على وَجَازَتِها - جملةً من الملاحظات؛ ما بين نقدٍ علمي، أو نصحيحٍ حكمٍ شرعي، أو تقويمٍ خطأٍ طبّاعي، لكنَّ الصَّواب لم يكن حليف مُصنِّفها في جملةٍ منها، وهو أمرٌ لا يقلُّ من قدرها، أو يُصغِّر من شأنها؛ إذ الوهم لا يعرى عنه أحد من بني البشر.

وكان القصدُ من إخراجها إحياءَ رَمِيمِها، ونشرَ عِظَامِها، مشاركةً لعلَّمانا وأئمَّتنا في مسيرتهم الدفاعية عن حمى الشريعة وأحكامها، فتتمثل عملي فيما يلي:

١- نسخ المخطوط، ثم مقابله على الأصل.

٢- ضبط النص، والعناية بفقراته.

٣- تخريج الأحاديث تخريجاً مختصراً، إلّا فيما دعت إليه الحاجة.

٤- التعليق على المسائل بما أراه مناسباً، من توضيح غامض أو ترجيح

متعارض.

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذه الرسالة على نسخة خطية محفوظ أصلها في

مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٢٣٣٧/خ وهي بخط

المصنف الجميل، وتقع في ١٦ صفحة.

هذا؛ وأسأل الباري - جل وعلا - أن يُسَطِّر في صحائف حسناته  
أجورَها ويُبْقِي له مذكُورَها، ويُعَدِّها له ليوم تَجِدُ فيه كُلُّ نفسٍ ما عملت مِن  
خيرٍ محضٍ، إذا شاهدت عَرْضَها ونَشَرَها.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليماً كثيراً.

وكتبه

مُصَلِّياً ومُسَلِّماً على سيِّد بني عدنان  
أبو أكرم سعد بن عبد الله السعدان

غرة شهر محرم سنة ١٤٢٦

ص. ب. ٨٦٦٦٢

الرياض ١١٦٣٢



## ترجمة المصنف

\* هو شيخ شيوخنا العلامة، الفقيه القاضي، المسند/ سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن موسى بن حمدان النجدي مولدًا، المدني ثم المكي موطناً، الطائفي مدفناً.

\* ولد رحمه الله في بلدة المَجْمَعَة عام ١٣٢٢ هـ وبها نشأ وترعرع.

\* وحُبَّ إليه العلم منذ الصُّغر؛ فحفظ القرآن وجدَّ في طلب العلم وتحصيله، ولازم جملةً من العلماء، فانتفع بهم وتأثر بسيرتهم.

\* ولم يقتصر على علماء بلدته، بل رحل للطلب والاستزادة من العلم؛ فالتقى بكبار علماء عصره؛ من أبرزهم:

١- العلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٣٩ هـ).

٢- العلامة إبراهيم بن صالح بن عيسى (١٣٤٣ هـ).

٣- العلامة حمد بن فارس (١٣٤٥ هـ).

٤- العلامة سعد بن حمد بن عتيق (١٣٤٩ هـ).

٥- العلامة سليمان بن سحمان (١٣٤٩ هـ).

٦- العلامة عبد الله بن عبد العزيز العنقري (١٣٧٣ هـ) - وقد لازمه أشدَّ

ملازمة، وكثر اختلافه إليه وتعلُّمه منه، فتأثر به لطول معايشته إيَّاه.

\* وكان سليم المنهج صحيح المعتقد، لتأثره البالغ بشيوخه الذين كانوا

متمسكين بمنهج السلف، وعكوفه على مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية

وتلميذه ابن القيم، فكانت صبوحة وغبوقه؛ فانتفع بها انتفاعاً عظيماً، وكان لها أكبر الأثر في استقامته ومنهجه وكان بحق من دعاة التوحيد، وأئمة الهدى.

❖ كما اشتهر رحمته الله بغيرته على حرمان الله، وصلابته في الدود عن دينه، والصّدق بالحق في وجه المخالف، وله في ذلك مواقف مشكورة، ومناقب مشهورة، وكان رحمه الله من العباد الزهاد.

❖ وكان مجداً في الوظائف الدعوية، حيث جمع بين القضاء والإمامة والخطابة والوعظ والتوجيه، والعناية بالتصنيف ونسخ الكتب والرد على المخالفين.

فولي قضاء المحكمة المستعجلة بالطائف، وعُيّن إماماً وخطيباً لمسجد عبدالله بن عباس رضي الله عنه، ثم انتقل إلى المدينة النبوية وزاول فيها وظيفة القضاء والإمامة والخطابة والتدريس بالمسجد النبوي، ثم استعمل على قضاء مكة بالمحكمة المستعجلة ردحاً من الزمن، وكان آخر مطافه في سلك القضاء بمسقط رأسه مدينة المَجْمَعَة، حتى أُحيل إلى التقاعد.

ولم تمنعه تلك المسؤوليات عن مباشرة أعماله العلمية، بل كان مجتهداً في تصنيف الكتب والأجزاء، وله مراسلات بين أقرانه، وأجوبة على أسئلة كانت تُرد عليه، فتمخضت عن تلك المهمة العالية جملة من الأعمال؛ أبرزها:

#### ١- الدر النضيد على أبواب التوحيد.

وقد أعدت تحقيق الكتاب، وتمّ المبتغى بفضل الله ونعمته، وسيصدر هذا الديوان إلى القراء الكرام عن قريب بمنه وكرمه.



٢- دلالة النصوص والإجماع على فرض القتال للكفر والدفاع. يقع في ١١٥ صفحة، وقد نشر عن دار الطباعة والنشر بعمان.

٣- الدرّة الثمينة فيما يُشرع ويمنع في حقّ قاصد المدينة. وقد صدر هذا الجزء عن مكتبة الرشد سنة ١٤٢٤ هـ بتحقيقي وتعليقي.

٤- الأجوبة الحسان على أسئلة مُرشد باكستان. وهو جزء لطيف يقع في ٢٤ صفحة من القطع الصغير، وقد اعتنى بنشره والتقديم له فضيلة الشَّيخ عبد الله بن جابر الله الجار الله رحمته، وصدر عن دار التوحيد بالرياض سنة (١٤١٤ هـ).

٥- هداية الأريب الأبعد، وقد تولى تحقيقه العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، وهو مطبوع متداول.

٦- تقريب المقاصد بترتيب الفوائد من "تقرير القواعد وتحريم الفوائد" للحافظ ابن رجب. وقد بدأ بترتيبه غرة جمادى الآخرة من سنة ١٣٥٢ هـ.

٧- ما رأيت وما سمعت من الفوائد في القضايا الفقهية.

وله تعليقات على بعض المتون العلمية، ومؤلفات عديدة في مواضيع شتى تدل على شدة عنايته بالعلم والتصنيف، وأما المجاميع التي يُقيد فيها الفوائد والنكات والمسائل العلمية فكثيرة جدًا وفيها من الفوائد والدرر ما يُدهش المطلع.

ولعل الله تعالى يُعيني على إتمام ما قد بدأت في تحقيقه من تراث المصنف.

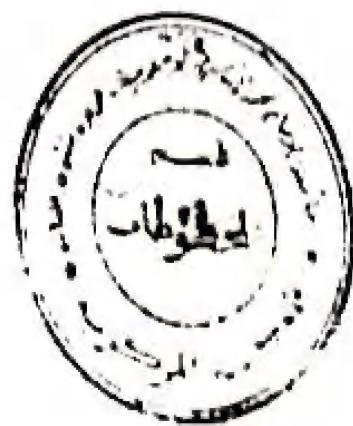
\* كان رحمه الله مدرسة قائمة بذاتها، تخرج منها عددٌ من كبار العلماء

والدعاة؛ أبرزهم:

- ١- الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ خِيَاطُ إِمَامِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ رحمته الله.
  - ٢- الشَّيْخُ حَمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّوَيْجَرِيُّ رحمته الله.
  - ٣- الشَّيْخُ عَلِيُّ عَامِرٍ عَقْلَانِ الْأَسَدِيِّ مَدِيرُ دَارِ الْحَدِيثِ الْخَيْرِيَّةِ رحمته الله.
  - ٤- الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْمُحَمَّدُ الْبَسَّامُ.
  - ٥- الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَسَّامِ.
  - ٦- الشَّيْخُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَانِعِ.
- وغيرهم كثير مَن تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدَيْهِ، كَمَا أَجَازَ لغير واحد منهم، وَضَمَّنَ تلكَ الإجازاتِ فِي ثَبَتِهِ الْمُسَمَّى: «إِتِّحَافُ الْعُدُولِ الثَّقَاتِ بِإِجَازَةِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثْبَاتِ».
- \* وَبَعْدَ حَيَاةٍ حَافِلَةٍ بِالْعِلْمِ وَالِدَّعْوَةِ وَالتَّصْنِيفِ، تَوَفَّى رحمته الله فِي الطَّائِفِ عَامَ (١٣٩٧هـ) فِي شَهْرِ شَعْبَانَ إِثْرَ إِصَابَتِهِ بِضَرْبَةٍ فِي رَأْسِهِ جَرَاءَ وَقُوعِهِ أَثْنَاءَ وَضُوْءِهِ لِلصَّلَاةِ.
- تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ بِجُودِهِ جَنَّتَهُ. آمِينَ.



كتاب  
ملاحظات على حال مطالعاتي



(١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين فانه نعم المصلح  
الحمد لله الذي ابى ان يتركنا من الخطا الغير كتابه، وما بلغه عنه من  
محمد صلى الله عليه وسلم في خطابه، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له تعظيما لجنابه واشهد ان محمدا عبده ورسوله المخصوص من القول بصواب  
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فهذه مباحث  
شقي لا حظ لها انشا، المطالعة فقيدها خوفا عليها من الضياع رجاء ان  
يستفيع بها فان الكتب لا تخلو من الخطا ولذا قال الشافعي رضي الله عنه لقد انقضا  
هذه الكتب ولم آل بعد اقبها ولا بد ان يوجد فيها الخطا لان الله تعالى  
يقول ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه اختلافا كثيرا فما وجدتم في  
كتبها هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه اخرجه عبد الله  
بن مسعود في مناقبه وما احسن ما قال بعضهم

كم من كتاب قد تصفحه وقلت في نفسي اصلحه  
حتى اذا طالعه ثانيا وجدنا تصحيفا فصححه

ملاحظة

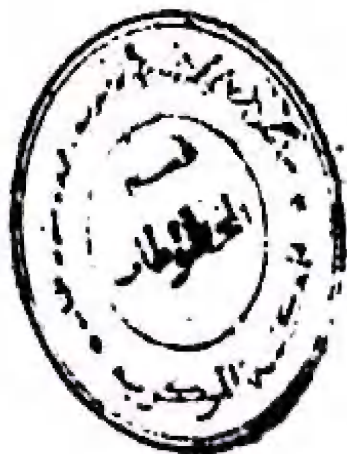
قال في كشف المذرات وبقيصر من قلنا له القصر ولو قطع المسافر في ساعة  
لانه صدق عليه انه سافر اربعة برد، أقول لا يخفى ان الشيخ انما اباح  
القصر للمسافر تخفيفا لمسقة السفر عليه لا يثبت في هذا من ادنى  
ذوق من الفقه وانما قد ربا ربعة برد لان المسقة انما تلحق المسافر  
غالبيا في هذا القدر من المسافة فهي ادنى حد ولذا لم يبح القصر  
فيما دونها فاذا فرضنا قطعه الاربعة برد في ساعة وهي لا تقطع  
الا في اربع ساعات مثلا فهو كما لو كان سفرة بريدا واحدا في عدم  
المسقة لان الملة التي ابيح له القصر من اجلها قد زالت والحكم بدرا



بعد وفاتهم لا يكون إلا بذواتهم وهذا بدعة حمراء لا اله الا الله لا يكون باسمه  
 انه الحق وصفاً له وبالاعمال الصالحه فهذا هو المشرع فنه لندسه

ملاحظة

ذكر في تفسير العنبر المحمدي ما نصه قال القوي وذكر الشيخ ابراهيم  
 الموسوي في اصحابنا ان ما ذكره عند استقبال السلطان نقربا اليه  
 افق اهل بخارى بتحية لانه مما اهل به لغيره قال الراقعي انما يجوز  
 استبشارا بقدمه فهو كذبح العقيقة لولادة المولود قال في الشرع  
 ان كانوا انما يجوز استبشارا كما ذكر الراقعي فلا بد من غسل في ذلك  
 وان كانوا انما يجوز نقربا اليه وتخطيا له عند قدمه الذي هو شرع  
 فهو باطل في الحديث انتهى والي لا عجب من كلام الراقعي وقيل  
 الذبح للسلطان نقربا اليه وتخطيا له عند قدمه الذي هو شرع  
 ركب على العقيقة التي هي سنة نبوية واجب منه موافقة الشارع  
 له على ذلك وهذا القياس انما يصح لو كانت العقيقة مسروعة  
 عند صنع المولود وهي انما شرع في اليوم السابع من الولادة  
 فابعده الله ان يعود بلفه من سوء الفهم وانقلاب الحقائق



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين فإنه نعم المعين

الحمد لله الذي أبى العصمة من الخطأ لغير كتابه، وما بلغه عنه رسوله  
محمد ﷺ في خطابه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لجنابه،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المخصوص من القول بصوابه، صلى الله عليه  
وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فهذه مباحث في مواضع شتى لاحظتها أثناء المطالعة، فقيدتها خوفاً  
عليها من الضياع، رجاء أن يُتفَعَّ بها؛ فإنَّ الكتب لا تخلو<sup>(١)</sup> من الخطأ، ولذا  
قال الشافعي رحمه الله: «لقد ألفت هذه الكتب ولم آل جهداً فيها، ولا بُدَّ أن يوجد  
فيها الخطأ، لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا  
كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة؛ فقد  
رجعت عنه». أخرجه: عبد الله بن شاکر<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل: (لا تخلوا).

(٢) في "مناقب الشافعي"؛ كما في "كشف الخفاء" (١/٣٥).

تبي: يُروى في هذا المعنى حديث لا أصل له؛ بلفظ: «أبى الله أن يصح إلا كتابه». وقد أورده علي  
القاري في "الموضوعات".

وما أحسن ما قال بعضهم<sup>(١)</sup>:

كم من كتابٍ قد تصفحته      وقلتُ في نفسي أصلحته  
حتى إذا طالعته ثانياً      وجدتُ تصحيحاً فصحتُه

(١) هو يعقوب بن أحمد الأديب كما في "الكفاية" (ص ٢٥١) للخطيب.



## ملاحظة

قال في "كشف المخدرات" <sup>(١)</sup>: "ويقصر من قلنا له القصر، ولو قطع المسافة في ساعة؛ لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برود" <sup>(٢)</sup>.

أقول: لا يخفى أن الشرع إنما أباح القصر للمسافر تخفيفاً لمشقة السفر عليه، لا يشك في هذا من له أدنى ذوق من الفقه <sup>(٣)</sup>، وإنما قدر بأربعة برود، لأن

(١) (١/١٨٣).

(٢) البرد: ستة عشر فرسخاً، والفرسخ - فارسي معرب - ثلاثة أميال. "الفتح" (٢/٥٦٧).

(٣) تعليل القصر بالمسقة؛ مذهب طائفة من أهل العلم، ولا دليل عليه، وما يدل على ضعفه عمل المكين بحضرة النبي ﷺ، حيث قصرُوا الصلاة معه ﷺ في عرفات، وليس ثمة مشقة عليهم، وفي هذا دليل على أن القصر لا يتحدد بمسافة محدودة، ولا بأيام معلومة، ولا تأثير للشك في قصر الصلاة البتة - كما توهم بعضهم - وإنما التأثير ما جعله الله سبباً وهو السفر، وهذا مقتضى السنة عند أهل الأثر.

وكذلك قول من قال: إن القصر في السفر مشروط بالخوف، فإذا زال الخوف زال سبب القصر، مستنداً بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]؛ وهذا تأويل غير صحيح؛ فإن النبي ﷺ سافر آمناً وكان يقصر الصلاة، والآية قد أشكلت على عمر وعلى غيره، فسأل عنها رسول الله ﷺ، فأجابه بالشفاء، وأن هذا صدقة من الله، وشرع شرعه للأمة، وكان هذا بياناً منه ﷺ أن حكم المفهوم غير مراد.

ومن هنا دخل الداخل عليهم، حيث اعتبروا أن الخوف علة لقصر العدد، بينما هو لقصر الأركان، كما دلّت عليه السنة والقرآن.

قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/٨٠): «القصر قصران: قصر الأركان، وقصر العدد؛ فإن اجتمع السفر والخوف اجتمع القصران، وإن انفرد السفر وحده شرع قصر العدد، وإن انفرد الخوف وحده شرع قصر الأركان. وبهذا يعلم سرّ تقييد القصر المطلق في القرآن بالخوف والسفر؛ فإن القصر المطلق الذي يتناول القصرين، إنما يشرع عند الخوف والسفر، فإن انفرد أحدهما بقي مطلق القصر،

المشقة إنما تلحقُ المسافر غالبًا في هذا القدر من المسافة، فهي أدنى حد؛ ولذا لم يُبح له القصرُ فيما دونها<sup>(١)</sup>.

إمّا في العدد وإمّا في القدر. وقال في "زاد المعاد" (٤٦٦/١): «إنّ الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف، وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف؛ فإذا وجد الأمران أصبح القصران، فيصّلون صلاة الخوف مقصورة عددها وأركانها، وإن انتفى الأمران فكانوا آمنين مُقيمين انتفى القصران، فيصّلون صلاةً تامةً كاملةً، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده، فإذا وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفى العدد، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق في الآية، فإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفى الأركان، وسُميت صلاةً آمنٍ، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق، وقد تُسمّى هذه الصلّة مقصورة باعتبار نقصان العدد، وقد تُسمّى تامة باعتبار إتمام أركانها، وأنها لم تدخل في قصر الآية».

انظر: "المجموع" (١١٧/٢٤)، و"القواعد النورانية" (٣٤/١)، و"زاد المعاد" (٢٣٥/٢).

(١) كأنه يشير إلى ما أخرجه البخاري (٣٦٨/١) معلقًا، ووصله البيهقي في الكبرى (٥١٨٠) عن عطاء بن أبي رباح، والحافظ ابن حجر في "التغليق" (٤١٥/٢) عن عمرو بن دينار قال: «إنّ عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما كانا يصليان ركعتين ركعتين ويفطران في أربعة برد، فما فوق ذلك، قلت: وهذا أثر صحيح».

ورفعه بعضهم؛ كما عند الطبراني (٩٦/١١)، والدارقطني (٣٨٧/١)، والبيهقي (٥١٨٧)، وعن ابن الجوزي في "التحقيق" (٧٦١) من طريقين عن إسماعيل بن عياش، عن عبد الوهاب بن مجاهد المكي، عن أبيه، وعطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «يا أهل مكة، لا تقصروا الصلّة في أدنى من أربعة بُردٍ من مكة إلى عسفان».

قال البيهقي: وهذا حديث ضعيف؛ إسماعيل بن عياش لا يحتج به، وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف بمرّة، والصحيح أن ذلك من قول ابن عباس.

وقال ابن الجوزي: إسماعيل بن عياش ضعيف، وعبد الوهاب أشدّ ضعفًا؛ قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقال الثوري: كذاب، وقال النسائي متروك الحديث.

قلت: ابن عباس محتج به؛ لكن روايته عن الحجازيين ضعيفة - وهذا منها - وشيخه المكي وإدريه أعلمه الحافظ في "الفتح" (٥٦٦/٢).

وقال شيخ الإسلام في "المجموع" (٣٩/٢٤): «باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث، وكيف



بخطاب النبي ﷺ أهل مكة بالتحديد، وإنما أقام بعد الهجرة زماناً يسيراً وهو بالمدينة، لا يجد لأهلها حداً كما حدّه لأهل مكة، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين. قلت: أمّا الأثر؛ فلا يخفى أنه لا دليل فيه على تسمية الأقل من هذه المسافة سفراً؛ وإنما يدل على ذلك ما رواه ابن حزم في "المحلى" (٨/٥) من طريق محمد بن المنثري، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان الثوري قال: سمعت جبلة بن سحيم يقول: سمعت ابن عمر يقول: «لو خرجت ميلاً قصر الصلاة».

قال الحافظ في "الفتح" (٥٦٧/٢): إسناده صحيح.

قلت: فالقائلون بالأقلية والأكثرية في تحديد مسافة القصر، ليس لهم نصٌّ صريحٌ فاصلٌ للتراع، وهذا لعدم وروده شرعاً، وعلى هذا فالمسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة، أو أياماً معدودة، بل كان مسافراً لجنس العمل الذي هو سفرٌ، والقاعدة: أن كل اسم ليس له حدٌ في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى العرف، فما كان سفراً في عرف الناس فهو يقصر.

قال شيخ الإسلام (المجموع ٢٤٣/١٩): «والله ورسوله علّق القصر والفطر بمسمى السفر، ولم يحدّه بمسافة، ولا فرق بين طويل وقصير، ولو كان للسفر مسافة محدودة لبيّن الله ورسوله، ولا له في اللغة مسافة محدودة، فكل ما يُسمّيه أهل اللغة سفراً، فإنه يجوز فيه القصر والفطر، كما دلّ عليه الكتاب والسنة، وقد قصر أهل مكة مع النبي إلى عرفات، وهي من مكّة بريد، فعلم أن التحديد بيوم أو يومين أو ثلاثة ليس حداً شرعياً عاماً».

وما نُقل في ذلك عن الصحابة قد يكون خاصاً، كان في بعض الأمور، لا يكون السفر إلا كذلك، ولهذا اختلفت الرواية عن كل منهم، كابن عمر وابن عباس وغيرهما، فعلم أنهم لم يجعلوا للمسافر ولا الزمان حداً شرعياً عاماً كمواقيت الصوم والصلاة، بل حدّوه لبعض الناس بحسب ما رأوه سفراً مثله في تلك الحال، وكما يحدّ الحادّ الغني والفقير في بعض الصور بحسب ما يراه، لا لأن الشرع جعل للغني والفقير مقداراً من المال يستوي فيه الناس كلهم، بل قد يستغني الرجل بالقليل، وغيره لا يُغنيه أضعافه لكثرة عياله وحاجاته وبالعكس.

وبعض الناس قد يقطع المسافة العظيمة ولا يكون مسافراً، كالبريد إذا ذهب من البلد لتبليغ رسالة أو أخذ حاجة، ثم كرّ راجعاً من غير نزول؛ فإن هذا لا يُسمّى مسافراً، بخلاف ما إذا تزوّد المسافر وبات هناك، فإنه يُسمّى مسافراً، وتلك المسافة يقطعها غيره فيكون مسافراً، يحتاج أن يتزوّد لها ويبيت بتلك القرية ولا يرجع إلا بعد يوم أو يومين، فهذا يُسمّى الناس مسافراً، وذلك الذي ذهب إليها طرقات وكرّ راجعاً على عَقْبِهِ لا يُسمّونه مسافراً، والمسافة واحدة؛ فالسفر حالٌ من أحوال السير، لا يحدّ بمسافة.



فإذا فرضنا قطعة الأربعة بُرد في ساعة، وهي لا تُقطع إلا في أربع ساعات - مثلاً - فهو كما لو كان سفره بريداً واحداً في عدم المشقة؛ لأنَّ العلة التي أبيح له القصر من أجلها قد زالت، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، فإباحة القصر له مع عدم المشقة، وقطعه مسافة الأربعة البرد في ساعة، جودٌ على كلام الفقهاء، وهو غير وجيه.

ولا زمان... إلى أن قال: «والمقصود أن السفر يرجع فيه إلى مُسَّاهُ لُغَةً وَعُرْفًا».

وقد انتصر لهذا القول تلميذه في "زاد المعاد" (١/ ٤٨٢) قال: «ولم يجد رحمته لأمته مسافة محدودة للقصر والغطر، بل أطلق لهم ذلك في مُطلق السفر والضرب في الأرض، كما أطلق لهم التيمم في كُلِّ سفر، وأما ما يُروى عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة، فلم يصح منها شيء البتة. والله أعلم».

قال الصنعاني في "سبل السلام" (٢/ ٤٠): «وجواز القصر والجمع في السفر طويله وقصيره ملحق كثير من السلف».

انظر: "بناية المجتهد" (١/ ١٢٠)، و"المجموع" (١٩/ ٢٤٣-٢٤٧، ٢٤/ ٣٩، ١١٩)، و"زاد المعاد" (١/ ٤٦٦)، و"تهذيب السنن" (٧/ ٤١)، و"سبل السلام" (٢/ ٤٠-٤٢).

## ملاحظة

قال الشيخ موسى الحجاوي في "زاد المستقنع" - آخر باب القرض :-  
ونجب فيها لحمله مؤنة قيمته، إن لم تكن يبلد القرض أنقص<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ منصور في "شرحه": «صوابه: أكثر».

فأقول: الصواب ما في عبارة المتن؛ وما استصوبه الشيخ منصور رحمته الله  
غبر صواب، بل قد أوجب قوله ارتباطاً في مفهوم عبارة المتن يظهر بالتأمل،  
فعلى قوله تكون العبارة هكذا: «ونجب فيها لحمله مؤنة قيمته، إن لم تكن قيمته  
يبلد القرض أكثر»، ومفهومها أنها إذا كانت قيمته يبلد القرض أكثر، لم تجب  
القيمة، مع أن الأصحاب قد صرحوا بوجوب القيمة في هذه الصورة؛ فإن  
القرض إذا طالب به المقرض في غير بلد القرض لا يخلو من أن يكون لحمله  
مؤنة أو لا، فإن كان لحمله مؤنة، فلا يخلو<sup>(٢)</sup> من أن تكون قيمته يبلد القرض  
أنقص من قيمته يبلد المطالبة، أو مساوية لها، أو أكثر منها، فإن كانت أنقص لم  
يلزم المقرض الدفع؛ لأنه في حالة المساواة هو الواجب عليه، وفي حالة الزيادة  
يكون المقرض هو الذي أدخل الضرر على نفسه في رضاه بأقل مما يجب له في  
بلد القرض، فتأمل فإنه ظاهر جداً<sup>(٣)</sup>. والله الموفق.

(١) قلت: العبارة في نسختي من "الزاد" (ص ١١٧)؛ كالتالي: «وإن أقرضه أثباتاً فطالبه بها يبلد آخر لزمته،  
وفيا لحمله مؤنة قيمته إن لم تكن يبلد القرض أكثر».

(٢) في الأصل (يخلو).

(٣) قلت: المسألة تحوم حول دفع المقرض المستحق الذي في حمله مؤنة في غير بلد القرض، وقد أورد لها

اليهودي في "كشف القناع" (٣/٣١٩) لمس صور، أذكرها باختصارٍ ونصرف:

الصورة الأولى: إن كان لحمله مؤنة، وقيمتُه في بلد القرض أنقص منها في بلد الطلب، لزمه قيمة بلد القرض فقط، وليس للمقرض مطالبةً بالمثل؛ لأنه لا يلزمه حمله إلى بلد الطلب، فيصير كالمعتذر، وإذا تعدل المثل تعينت القيمة؛ لأنَّ المعتبر بلد القرض.

الصورة الثانية: إن كانت قيمة القرض في البلدين - أي: بلد القرض وبلد المطالبة - سواء، أو كانت قيمته في بلد القرض أكثر من قيمته في بلد المطالبة، لزمه أداء المثل؛ لأنه أمكنه بلا ضررٍ عليه في أدائه.

الصورة الثالثة: وإن كان القرض من المتقومات، فطالب ربه بقيمته في بلد القرض، لزم المقرض أدائه؛ لأنه أمكنه أدائه بلا ضررٍ عليه فيه، وعلم منه أنه إن طالبه بقي في بلد المطالبة وكانت أكثر لم يلزمه؛ لأنه لا يلزمه حمله إليها.

الصورة الرابعة: لو بذل المقرض للمقرض ما في ذمته من مثلي أو قيمة، ولا مؤنة لحمله، لزم المقرض قبوله مع أمن البلد والطريق؛ لأنه لا ضررٍ عليه، فإن كان لحمله مؤنة، أو كان البلد أو الطريق غزوًا لم يلزمه قبوله؛ لأنَّ الضرر لا يزال بالضرر.

الصورة الخامسة: قائمة على ما تشارطا عليه، إذا لم يفضي إلى محرم؛ لأنَّ المنفعة حينئذ متبادلة.

قلت: والصورة الأخيرة هي الأصل في المعاملات؛ لأنها قائمة على قاعدتين هامتين، وهما:

الأولى: أن الأصل في العقود التراضي، كما قال الله - عز وجل - ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمُ﴾ (النساء: ٢٩)، وقال - سبحانه - ﴿فَإِنْ طَبِقَ لَكُم مِّنْهُنَّ ثَمَرٌ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (النساء: ٥١).

الثانية: قوله **﴿فَكُلُوهُ﴾** لا ضرر ولا ضرار؛ وهذا الحديث ظاهر التحريم لجميع أنواع الضرر، إلا ما خصه الدليل؛ لأنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم.

قلت: ويجب أن تبحث الصور المذكورة وغيرها في ضوء هاتين القاعدتين، فهو مقتضى الكتاب والسنة، وعليه جرى عمل الصحابة، وكثير من الأئمة.

قال الشافعي في "الأم" (٣/٨٩): «ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يُقبضه إياه ببلد آخر، كان هذا فاسداً، وعليه أن يُقبضه إياه في البلد الذي أسلفه فيه. ولو أسلفه إياه ببلد، فلقبهُ ببلد آخر، فتخاضع الطعام، أو كان استهلك له طعاماً، فسأل أن يُعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه، فليس ذلك عليه».

وفرق ابن قدامة بين الأمان والأعيان فقال في "المغني" (٤/٣٣٧): «وإذا أقرضه ما لحمله مؤنة، ثم طالبه ببئله ببلد آخر، لم يلزمه؛ لأنَّه لا يلزمه حمله له إلى ذلك البلد. فإن طالبه بالقيمة لزمه؛ لأنه لا مؤنة لحملها، فإن تبرع المسترحض بدفع المثل، وأبى المقرض قبوله، فله ذلك؛ لأنَّ عليه ضرراً في



بَيْضِهِ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا احتَاجَ إلى حمله إلى المكان الذي أقرضه فيه، وله الْمُطَالَبَةُ بقيمة ذلك في البلد الذي أقرضه فيه؛ لِأَنَّهُ المكان الذي يجب التَّسْلِيم فيه، وإن كان القرض آتِيَانَا، أو ما لا مُؤَنَّة في حمله، وطالبه بهما، وهما ببلدٍ آخر، لزمه دَفْعُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ في هذا البلد وغيره واحد.

وقال شيخ الإسلام في "المجموع" (٥٣٠ / ٢٩): «يجب على المقرض أن يوفي المقرض في البلد الذي اقترض فيه، ولا يكلفه شيئاً من مؤنة السَّفر والحمل. فإن قال: ما أوفيك إلا في بلدٍ آخر غير هذا، كان عليه ضمان ما يُنفقُه بالمعروف».

قلت: فإن اشترط عليه أن يوفيه إيَّاه في بلدٍ آخر، وكان فيه مؤنة، لم يجز؛ لِأَنَّهُ قرَضٌ جَرُّ منفعة، وقد حكاه ابن المنذر - كما في "المغني" (٣٣٦ / ٤) - عن جماعة من الصَّحابة والتابعين.

فإن تَفَضَّل عليه بتحمُّل مؤنة نقله إليه دون شرطٍ سابق، كان هذا من حُسْن القضاء؛ لقوله ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاء».

قلت: والمسألة فيها تفاصيل أخرى، ليس هذا محلُّ بسطها فمَنْ رَامَهَا؛ فليراجع: "المجموع" (٥٣٠، ٤٥٥ / ٢٩)، و"المغني" (٣٣٦ / ٤، ٣٠٦ / ٦)، و"تهذيب السنن" (٢٩٧ / ٩)، و"المبدع" (١٩٦ - ٢٠٩ / ٤)، و"الفروع" (٢٠٧ / ٤)، و"أسنى المطالب" (١٤٤ / ٢)، "دقائق أولي النهى" (١٠٢ / ٢)، و"مطالب أولي النهى" (٢٤٥ / ٣)، و"التجريد لنفع العيد" (٣٥٥ / ٢)، و"فتوحات الوهاب" (٢٦١ / ٣)، و"درر الحكام" (١٩٦ / ٢)، و"سبل السلام" (٤٩ / ٣).

## ملاحظة

قال ابن حجر في "الفتح" <sup>(١)</sup> على قوله ﷺ في خطبة الكسوف: «ما أحد أخبر من الله» <sup>(٢)</sup>: «أَغْبَرُ، أَفْعَل تفضيل من الغيرة - بفتح الغين المعجمة - وهي في اللغة تَغْيَرٌ بِحُصْلٍ مِنَ الْحَمِيَّةِ وَالْأَنَفَةِ... إلى قوله: وكلُّ ذلك محالٌ على الله لأنه مُنْزَعٌ عَنْ كُلِّ تَغْيَرٍ وَنَقْصٍ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ... إلخ.

أقول: هذا كلامٌ عارٍ عن التحقيق، وإذا كان أعرفُ الخلق برأيه محمد ﷺ قد نطق بهذا وأخبر به عن ربه، فما المانع من إطلاق ما أطلقه، مع عدم التعرض له بشيء من التأويل، ولكن هذه بليَّةٌ أُبْتَلِيَ بها من سَلَّمَ قِيَادَهُ لغير الصادق المصدوق، الذي لا ينطق عن الهوى، وحكْمُ عَقْلُهُ عَلَى الشَّرْعِ، فلا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ <sup>(٣)</sup>.

(١) (٢/٥٣٠-٥٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩٧)، ومسلم (٩٠١)، والنسائي (١٨٥٩)، ومالك (٤٤٤)، وأحمد (٢٥٣٥١)، وابن خزيمة (١٣٩٥)، وابن حبان (٢٨٤٥)، والبيهقي (٦١٠١) عن عائشة مرفوعاً. ورواه البخاري (٤٣٦١)، ومسلم (٢٧٦٠)، والترمذي (٣٥٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (١١١٧٣)، وابن أبي شيبة (٥٣/٤)، وأحمد (٣٦١٦)، والبزار (١٦٨٨)، وابن حبان (٢٩٤) عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْبَرُ مِنْ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ لِلْمَدْحَةِ مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ».

(٣) اعلم - وفقك الله - أن الحافظ ابن حجر قد وقعت له أخطاء عقديّة في كتابه النافع "فتح الباري"، والتبست عليه أمور في باب الأسماء والصفات، يَبْتُلِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَرَدُّوْهَا بِالْأَدَلَّةِ مِنَ الْكُتُبِ وَالنُّسَخِ، وَمَا نَعَقَبَ فِيهِ الْمَصْنُوعُ بِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا.

والتقاعلة في ذات الله عز وجل وصفاته: أننا لا نثبت إلا ما أثبت الله تبارك وتعالى لنفسه في كتابه، لو

للنقاء مألوفة، وسجية معروفة.

وإذا عرف هذا، تبين أن هؤلاء المعطلة النفاة أضاعوا حق الله الذي يستحقه لنفسه، والذي بعث رسله، وأنزل به كجه، والذي هو أصل دينه ومتهى عبادته، بما هم متاقضون فيه. والله المستعان  
انظر: "المجموع" لشيخ الإسلام (١٨٥/٤)، و"الصواعق المرسلة" (٤/١٤٩٧-١٥٠٤).



### ملاحظة

ذكر الفاسي<sup>(١)</sup> في "شفاء الغرام"<sup>(٢)</sup> في - أسماء مكة - ما نصّه: ومن الخواص قيل: إذا كتبت بالدم على الجبين «مكة وسط الدنيا، والله رؤوف بالعباد» انقطع الدم.

فأقول: هذا أمرٌ محرّم لا يجوز فعله؛ لأنّ هذا استهانة بأسماء الله وآياته، لأنّ قوله ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠] آية من سورة آل عمران.

(١) العلامة المحدث، أبو الطيّب تقي الدين محمّد بن أحمد الفاسي المكي المالكي؛ ولد في ليلة الجمعة العشرين من ربيع الأوّل سنة خمس وسبعين وسبعمائة بمكة، وعني بالحديث؛ فقرأ وسمع كثيراً من الكتب عن شيوخه الكبار والأجزاء العالية وغيرها، وأجازه غير واحد من العلماء، وقد درّس وحدّث، وصنّف وألّف؛ ومن أشهر تصانيفه: "تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام" - وهو مختصر "الشفاء" - و"العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين"، و"ذيل على كتاب النبلاء"، و"إرشاد ذوي الأفهام إلى تكميل كتاب الأعلام"، و"بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة" ثلاثها للحافظ الذهبي، وغيرها من الدواوين، فمنها انتهى وكمل، وأخرى وافته المنية قبل إتمامها.

وقد ترجم لنفسه في كتابه المانع: "ذيل التقييد" (١ / ٦٠)، فتوسّع في ذلك وأفاض؛ فذكر مولده، ونشأته العلمية، ورحلاته، وسماعاته، وإجازاته، ومؤلفاته، وغير ذلك. وقد توفي رحمه الله في النصف الثاني من ليلة الأربعاء، الثالث من شوال، سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة.

(٢) قال أبو المحاسن في "ذيل تذكرة الحفاظ" (ص ٢٩٣): «جمع فيه ما ذكره الأزرقى، وزاد فيه أشياء، سوّد غالبه، ثم اختصره في مجلد وسّاه: "تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام"، ثم اختصره في مجلد لطيف وسّاه: "تحصيل المرام"، ثم اختصره في مجلد وسّاه: "هادي ذوي الأفهام إلى تاريخ البلد الحرام"، ثم اختصره في كراريس سّاه: "الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة"، ثم اختصره في كراريس وسّاه: "ترويح الصّدور بطييات الزّهور"، ثم اختصره في عدّة أوراق».

انظر: "التحفة اللطيفة" (٢ / ٤٢٩)، و"البدر الطالع" (٢ / ١١٤)، و"كشف الظنون" (٢ / ١٠٥١).

وفيها اسمُ الله العظيم، والدَّم نجس<sup>(١)</sup>، فلا يجوز كتابة أسماء الله وآياته

(١) القول بنجاسة الدماء مطلقاً، دعوى عارية عن الدليل:

والدماء نوعان: طاهرة ونجسة؛ فالنجسة ما ثبتت نجاستها بدليل شرعي كدم الحيض، والطاهرة ما بقيت على أصلها كدماء الجراحات؛ ومن المقرر عند أهل العلم: أن الأصل في الأعيان الطهارة، ولا ناقل عن هذا الوصف إلا نص من المعصوم؛ لأن كون الأصل الطهارة معلوم من كلمات الشريعة وجزئياتها، ولا ريب أن الحكم بنجاسة الشيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع، والأصل البراءة من ذلك. وقد غفل عن هذا الأصل كثير من الفقهاء.

كذلك وفرة الأدلة على طهارة الدماء؛ من ذلك:

١- ما أخرجه أبو داود (١٩٨) - بسند حسن - عن جابر قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ - يعني في غزوة ذات الرقاع - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين، فحلف أن لا أنتهي حتى أموت دماً في أصحاب محمد، فخرج يتبع أثر النبي ﷺ، فترل النبي ﷺ منزلاً، فقال: من رجل يكلمنا، فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار، فقال: كونا بقم الشعب. قال: فلما خرج الرجلان إلى قم الشعب، اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصلي، وأتى الرجل، فلما رأى شخصه عرف أنه ريبة للقوم، فرماه بسهم فوضعه فيه فترعه، حتى رماه بثلاثة أسهم، ثم ركع وسجد، ثم اتبه صاحبه، فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب، ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدم، قال: سبحان الله، ألا أنهتني أول ما رمى؟ قال: كنت في سورة أقرأها، فلم أحب أن أقطعها».

قال الشوكاني في "السيل الجرار" (١/٩٩): «ومعلوم أن النبي ﷺ قد يتحقق على ذلك ولم ينكر عليه الاستمرار في الصلاة بعد خروج الدَّم، ولو كان الدَّم ناقضاً لَيِّنَ له ولمن معه في تلك الغزوة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يخوضون المعارك حتى تلوث أبدانهم ولباسهم بالدم، ولم يُنقل أنهم كانوا يتوضؤون لذلك، ولا سمع عنهم أنه ينقض الوضوء».

٢- ما رواه البخاري (١/٧٦) بصيغة الجزم، عن الحسن قال: «ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم».

٣- ما رواه عبد الرزاق (٤٦٠)، وعنه الطبراني (٤/٢٣٧) عن الثوري، عن عاصم بن سليمان، عن ابن سيرين قال: «نحر ابن مسعود جزوراً، فطلطح بدنها وفرنها، ثم أقيمت الصلاة، فصل ولم يتوضأ».

قال الميمني في "المجمع" (٢/٥٨): رجاله ثقات.

قلت: وأقوى ما استدلل به المخالفون قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾

[للأنبياء: ٣]؛ فقالوا: إن الدَّم قد حُرِّمَ بنص القرآن، فاستلزموا من التحريم التنجيس!

وهذا الزعم من أبطال الباطل؛ فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضامن ولا التزام، ولو كان مجرد تحريم الشيء مستلزماً لنجاسته، لكان مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتَكُمْ﴾



النجاسات، لأن هذا كفر، نعوذ بالله من الجهل المهلك لأهله، فثبت لذلك (١).

(النساء: ٢٣) دليلاً على نجاسة النساء المذكورات، ولا شك أن المسلم طاهر حياً وميتاً، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، ولو كان الأمر كذلك، لزمهم أن يعمموا هذا الوصف على أعيان وقع النصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق، كالأنصاب والأزلام، وما يسكر من النبات والنهار، وهو أمر يعسر التسليم به.

فالوقوف مع هذا الأصل المتعصّد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يخبط بسوط هينة الجمهور؛ إذ لا نعلم في الأصول أن قول الجمهور حجة مضافة إلى كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع أمته!

قال ابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٢٣٤): ومن تأمل مذاهب العلماء قديماً وحديثاً من عهد الصحابة وإلى الآن، واستقرأ أحوالهم، وجدهم مجمعين على تسويغ خلاف الجمهور، ووجد لكل منهم أقوالاً عديدة، انفرد بها عن الجمهور، ولا يستثنى من ذلك أحد قط، ولكن مستغلّ ومُسَكَّر، فمن شتم سبّتهم من الأئمة، تبعوا ما له من الأقوال التي خالف فيها الجمهور، ولو تبعنا ذلك وعَدَدْنَا، لطلال الكتاب به جذاً...!

راجع: "الفتح" (١/ ٢٨١)، و"سبل السلام" (١/ ٧٢)، و"نيل الأوطار" (١/ ٢٣٨) و"عون المعبود" (١/ ٢٣١)، و"الروضة الندية" (ص ٢٠).

(١) لعل سبب تحريمه كونه:

١- لم يتقل فعله عن السلف، وقد كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، ولو ثبت لنقل إلينا.

٢- أن العبارة غير مفهومة؛ فإن كان القصد من هذا الفعل التناوي، أو دفع ضرر، أو التبرك؛ فالقاعدة في مثل هذا: أن ما لا يُعرف له أثر حَسّاً ولا شرعاً، فتعاطيه على هذا الوجه شرك. والله أعلم.



## ملاحظة

قال الشيخ منصور بن يونس البهوتي في "شرح للمتهي" <sup>(١)</sup> - في ذكر النجاسات وما يُعفى عنه ؛ ما نصّه: وفي "الإقناع" وغيره: والنَّجَسُ ما كالوذي <sup>(٢)</sup>، والمذي <sup>(٣)</sup>، والبول، والغائط؛ طاهر منه ﷺ، ومن سائر الأنبياء عليهم السّلام تكريماً لهم <sup>(٤)</sup>.

- (١) "دقائق أولي النهى" (١/١٠٨).  
 (٢) هو البَلَل اللّزج الذي يخرج من الذّكر بعد البول، وهو نجس يطهر بالغسل، ولا يجوب الغسل.  
 "النهاية" (١٦٨/٥) لابن الأثير.  
 (٣) البَلَل اللّزج أزقّ ما يكون من النطفة، يخرج من الذّكر عند الملاعبة والتقبيل، وهو نجس يطهر بالغسل، ولا يوجب الغسل. "النهاية" (٤/٣١٢)، و"لسان العرب" (١٥/٢٧٤).  
 (٤) قال زكريا الأنصاري في "أسنى المطالب" (١/١٣): «وقال شيخ الإسلام ابن حجر: تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته، وعدّ الأئمة ذلك في خصائصه، فلا يُلغى إلى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك، فقد استقرّ الأمر من أنتمهم على القول بالطهارة».  
 ونقل الهيثمي في "تحفة المحتاج" (١/٢٩٦) عن الزركشي أنه قال: «وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الأنبياء، وهو المعتمد».

قلت: وقد استدلل القائلون بطهارة فضلاته ﷺ بأمور:  
 أولها: بما رواه ابن أبي عاصم في "الأحاديث والمثنوي" (٣٣٤٢)، والطبراني (١٨٩/٢٤، ٢٠٥)، والبيهقي (١٣١٨٤)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤/١٧٩٤)، والمزي في "التهذيب" (٣٥/١٥٦) من طرق عن حجاج بن محمد، عن ابن جريح قال: أخبرني حكيمة بنت أمية: عن أمها: «أن النبي ﷺ كان له قدح من عیدان يبول فيه، ثم يوضع تحت سريره، فجاءت امرأة يقال لها بركة، جاءت مع أم حبيبة من الحبشة، فشرته، فطلبه النبي ﷺ، فقالوا: شربته بركة، فسالها، فقالت: شربته. فقال: لقد احتضرتي من النار بحضار».  
 قلت: فيه حكيمة بنت أمية؛ قال الحافظ: لا تُعرف.

وله شاهد؛ رواه الطبراني (٨٩/٢٥)، والحاكم (٦٩١٢) من طريقين عن شبابة بن سوار، حدثني أبو مالك النخعي، عن الأسود بن قيس، عن نبيح العنزي، عن أم أيمن قالت: «قام رسول الله ﷺ من الليل إلى فخارة في جانب البيت فبال فيها، فقممت من الليل وأنا عطشانة، فشربت ما فيها وأنا لا أشعر، فلما أصبح النبي ﷺ قال: يا أم أيمن، قومي فأهريقي ما في تلك الفخارة. قلت: قد والله شربت ما فيها. قالت: فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قال: أما إنك لا تتجمعين بطنك أبدًا».

قال الهيثمي في "المجمع" (٢٧١/٨): فيه أبو مالك النخعي، وهو ضعيف. وبه أعلمه الحافظ في "التلخيص" (٣١/١)، وزاد: ونبيح لم يلحق أم أيمن. قال الحافظ: وهذا يحتمل أن تكون قصة أخرى غير القصة التي اتفقت لبركة خادم أم حبيبة، لكن ادعى ابن السكّن أن بركة خادم أم حبيبة كانت تكنى أيضًا أم أيمن، أخذًا من هذا الحديث. والعلم عند الله تعالى.

\* قالوا: وموضع الدلالة منه؛ أنه ﷺ لم ينكر عليها، ولم يأمرها بغسل فمها، ولا نهاها عن العود إلى مثله، وهو ﷺ لا يقر أحدًا على خطأ.

ثانيها: بما رواه ابن عدي في "الكامل" (٣٦٠/٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٨٨) من طريق حسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء ثم خرج، دخلت بعده فلا أرى أثر شيء، إلا أني أجدر بريح الطيب. قالت: فذكرت ذلك له؛ فقال: يا عائشة؛ إنّا معشر الأنبياء نبئت أجسادنا على أجساد أهل الجنة، فما خرج منها من شيء ابتلعت الأرض». قلت: هذا من موضوعات ابن علوان؛ كما جزم به ابن عدي واليهقي، وابن الجوزي. وله طريق آخر؛ عند ابن سعد في "الطبقات" (١٧٠/١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٨٣٥) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن أم سعد، عن عائشة؛ به. وهذا سند واه؛ فيه عنبسة وهو متروك.

\* قالوا: وموضع الدلالة منه؛ أن طيب الرائحة التي وجدتها أم المؤمنين دليل على الطهارة. ثالثها: ما رواه ابن أبي عاصم في "الأحاديث والمثنى" (٥٧٨)، واليزار (٢٤٣٦)، والحاكم (٦٣٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٣٠/١)، والضياء في "المختارة" (٢٦٧) عن موسى بن إسماعيل، ثنا الهنيد بن القاسم بن عبد الرحمن بن ماعز قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يحدث أن أباه حدثه: «أنه أتى النبي ﷺ وهو يحتجم، فلما فرغ، قال: يا عبد الله، اذهب بهذا الدم فأهرقه حيث لا يراك أحد، فلما برزت عن رسول الله ﷺ عمدت إلى الدم فحسوته، فلما رجعت إلى النبي ﷺ قال: ما صنعت



يا عبد الله؟ قال: جعلته في مكان ظننت أنه خاف على الناس. قال: فلعلك شربته؟ قلت: نعم. قال: من أمرك أن تشرب الدم، ويل لك من الناس، وويل للناس منك.

قال الهيثمي "المجمع" (٢٧٠ / ٨): رجاله رجال الصحيح، غير هنيدي القاسم، وهو ثقة.

قال الحافظ في "التلخيص" (٣٠ / ١): لا بأس به، لكنه ليس بالمشهور بالعلم.

قلت: وذكر له شاهدين، لكن فيهما مقال!

• وموضع الدلالة: أن الدم عندهم من غيره ﷺ نجس، يستوجب الوضوء، فلما لم يظهر منه إنكار لابن الزبير، دل ذلك على طهارة دمه، فقاموا عليها سائر ما يخرج من جسده الشريف ﷺ.

وليس فيما ذكر ما يدل على صحة مذهبهم، ودونك الجواب عن أدلتهم:

• أما حديث أميمة: فلا يدل على طهارة الفضلات، وضحك النبي ﷺ إنما كان تعجباً من فعلها، لا إقراراً لها على تناول الفضلات، فحاشاه أن يشرع لأمته تناول شيء خيث وتنن ومستقذر، تنفر منه النفوس وتتأذى عنه الطباع.

وأما قولهم: لم يأمرها بغسل قمها، ولا نهاها عن العود إلى مثله؛ فإنه لا يأمر ﷺ بشيء جبلت النفوس على التخلص منه، والبعد عنه.

• وأما حديث عائشة وابن الزبير، فلا يصلحان للحججة لعدم ثبوتها، وعلى فرض ثبوت خبر ابن الزبير - لحققة ضعفه - فلا دليل فيه على دعواهم؛ لأن قياسهم قائم على أصل فاسد، وهو القول بنجاسة الدماء، وقد تقدم بيان وهاء هذا القول وضعفه.

• ثم نقول: لو كانت فضلاته ﷺ طاهرة، فما الداعي إلى تزهره منها؟ بل ما نطهر منها ﷺ، ولا أمر أنه بذلك، إلا لتخلصاً من نجاستها وقذارتها، ولما يترتب عليها.

• وكذلك لو كانت فضلاته ﷺ طاهرة، لتسابق الصحابة عليها كما تسابقوا على وضوئه ونخامته وغيرها من الأعيان الطاهرة - كما صرح ذلك عنهم - ولو ثبت ثقل، وعدم وروده دال على عدم حدثه. وخلاصة القول: ما قاله المصنف رحمه الله: أن الأصل عدم التفريق بين الأنبياء وغيرهم في الأحكام، إلا ما خصّ بدليل شرعي.

انظر: "تحفة المحتاج" (١٨٤ / ١)، (٢٩٧)، و"نهاية المحتاج" (١٤٥ / ١)، (٢٤٢)، و"الفتاوى الفقهية

الكبرى" (١١٧ / ٤)، و"طرح الشريب" (٨ / ٢)، و"إعانة الطالبين" (٨٢ / ١)، و"أسنى المطالب"

(١٣ / ١)، و"التجريد لنفع العبيد" (٥٩ / ١)، و"حواشي الشرواني" (٢٩٦ / ١)، و"فتاوى الرمي"

(٦٧ / ١)، و"نهاية الزين" (ص ٤٥)، و"مواهب الجليل" (١٠٠ / ١)، (١٠٨)، و"حاشية الدسوقي"

(٥٤ / ١)، و"مطالب أولي النهى" (٨٥٢ / ١)، و"حاشيتا قليوبي وعميرة" (٨١ / ١)، و"غاية

السؤل" (ص ٢٧٦).



أقول: الحكم بطهارة الفضلات المذكورة منه ﷺ ومن سائر الأنبياء يحتاج إلى دليل؛ ولا دليل عليه<sup>(١)</sup>، وما عللوا به من التكريم لا يصلح أن يكون دليلاً على طهارة ما ذكر؛ لأن الأصل مشاركتهم لأعمهم في الأحكام، إلا ما خص بدليل شرعي، والله سبحانه يقول في كتابه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (١١٠). وقال ﷺ في حديث السهو: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني»<sup>(٢)</sup>.

والثبوت يقتضي مساواته لهم في الأحكام البشرية والتشريعية، إلا بنص يقتضي التخصيص.

(١) الأولى أن يذكر المصنف أدلة المخالف - وهي المذكورة في مواضعها - ثم يفتلها وبين ضعفها، وينقضها.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٢)، ومسلم (٥٧٢)، وأبو داود (١٠٢٠)، والنسائي (١٢٤٢)، وابن ماجه (١٢٠٣)، وأحمد (٣٦٠٢) من طريق إبراهيم، عن علقمة قال: قال عبد الله: «صلى رسول الله ﷺ - قال إبراهيم: زاد أو نقص - فلما سلم، قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا. قال: فتنى رجله واستقبل القبلة، فسجد سجدتين ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه؛ فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرك الصواب، فليتم عليه، ثم ليسجد سجدتين».

### ملاحظة

قال الطبري<sup>(١)</sup> في "القرى": وقوله ﷺ: «لا تجعلوا قبري عيداً»<sup>(٢)</sup>،  
يحتمل أن يكون المراد به الحث على كثرة زيارة قبره ﷺ، ولا يهمل حتى لا يُزار  
إلا في بعض الأوقات، كالعيد الذي لا يأتي في العام إلا مرتين، ويُؤيد هذا  
التأويل ما جاء في الحديث: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً»<sup>(٣)</sup>؛ أي: لا تتركوا الصلاة

(١) هو عبد الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبري، ثم المكي الشافعي الإمام  
المحدث المفتي، توفي سنة أربع وسبعين وستمئة (تذكرة الحفاظ للنعمي ٤/ ٢٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٧٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٣٠)، والبيهقي في  
"الشعب" (٤١٦٢) من طريق عبد الله بن نافع، أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي  
هريرة رفعه: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبوري عيداً، وصلوا علي؛ فإن صلاتكم تبلغني  
حيث كنتم».

قال الطبراني: لم يصل هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا عبد الله بن نافع.

وقال الخافظ في "الفتح" (٤٨٨/٦): سننه صحيح.

ويُقرّبه ما رواه عبد الرزاق (٦٧٢٦) واللفظ له، وابن أبي شيبة (٧٥٤٣) من طريق ابن عجلان، عن  
سهيل، عن الحسن بن الحسن بن علي قال: «رأى قوماً عند القبر فنهاهم» وقال: إن النبي ﷺ قال:  
«لا تسخفوا قبوري عيداً ولا تسخفوا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني».

وإسناده حسن.

(٣) رواه مسلم (٧٨٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٠١)، والترمذي (٢٨٧٧)، وأحمد (٧٨٠٨)، وابن

حبان (٧٨٣)، وأبو نعيم في "المستخرج" (١٧٧٢)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣٨٠)، والرافعي في  
"التدوين" (٣٥٤/٢) من طرق عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه البخاري (٤٢٢)، ومسلم (٧٧٧)، وأبو داود (١٠٤٣)، والنسائي (١٥٩٨)، والترمذي  
(٤٥١)، وابن خزيمة (١٢٠٥)، وأبو نعيم في "المستخرج" (١٧٦٩)، وأحمد (٤٥١١)، وابن المنير



على لسان رسوله ﷺ، بلا تشبيه أو تمثيل أو تكليف، وعلى هذا معنى أسلافنا فيشنون له الحياة والقدرة والعلم والسمع والبصر، إلى غير ذلك من الصفات، ويشنون مع ذلك أنه لا يذله، ولا يذل له، ولا يذله له، ولا يذله له، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على أهل التمثيل، وفي قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) رد على أهل التعطيل؛ فمن شبه ربه بخلفه، فقد عبد صنما، ومن سلبه صفاته، فقد عبد عدما.

فما عطل صفها الأحلام صفات الباري (الأبعد أن شبهوها بصفات المخلوقين فاضطروا لتأويلها على وجوه مختلفة؛ والغيرة عند هؤلاء النفاة من الكيفيات النفسية، كالحياة والفرح والغضب والسخط والمقت والكرهية، فيستحيل وصفه عندهم بذلك.

ومعلوم أن هذه الصفات من صفات الكمال المحموده عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرة، وأعداؤها مدمومة عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرة؛ فإن الذي لا يغاز، بل نستوي عنده الفاحشة وتركها مذموم غاية الذم، مستحق للذم الفحيح.

فالرضى والمحبة والغضب عند هؤلاء سواء في حق الله عز وجل، بناءً على أصلهم الفاسد: أن المحبة هي عين الإرادة والمشيئة، فكل ما شاءه فقد أحبه ورضيه.

فإذا كان لا يفرح ولا يرضى بمدحه وحمده والثناء عليه، ولا يغضب ولا يسخط ويغض شتمه وما قال فيه أعداؤه، بل نسبة الأمرين إلى ذاته وصفاته بنسبة واحدة، كان لا فرق عنده بين الحسن والقبح والمدح والذم، وهذا غاية النقص والعيب شرعاً وعقلاً وفطرة وعادة!

وهذا يدل على موت القلب وبطلان الحس وفقد الحياة؛ ولهذا كان أكمل الناس حياة أشدهم حياة، وكان رسول الله ﷺ أشد حياة من العذراء في خدرها، لكمال حياة قلبه، والله سبحانه الحي القيوم، وقد وصف نفسه بالحياة، ووصفه رسوله، فهو الحي الكريم، كما قال النبي: «إن الله حي كريم، يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً»، وقالت أم سليم: «يا رسول الله ﷺ: إن الله لا يستحي من الحق»، وأقرها على ذلك، وقال النبي: «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أعجازهن».

والمقصود أنه كلما كانت صفات الكمال في الحي، كان فرحه ومحبه ورضاه وغضبه ومقته أكمل، ولهذا كان النبي ﷺ إذا غضب لم يقم لغضبه شيء، وإذا كانت هذه صفات كمال، فلا يجوز سلبها عن من هو أحق بالكمال المطلق من كل أحد بمجرد تسميتها كيفيات نفسية، وأعراضاً وانفعالات ونحو ذلك؛ فإن هذا من اللبس والتلبيس، وتسمية المعاني الصحيحة الثابتة بالأسماء الفحيحة المنقورة، وتلك طريقة



قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وقد حَرَفَ هذه الأحاديث من أشبه النصارى بالشرك، واليهود بالتَّحْرِيف، فقال: هذا أمرٌ بملازمة قبره رحمته الله، والعكوف عنده، ولا يكون عيدًا يؤتى في الحولِ فقط، وهذه مراغمةٌ ومخادعةٌ، ومناقضةٌ لما قصده الرسول رحمته الله، ونسبته للرسول إلى التَّدْلِيس والتَّلْبِيس؛ فإنَّ كون المقصود منه الملازمة دون التباعد أقرب إلى التَّلْبِيس منه إلى البيان، ولو أراد رحمته الله ما قاله هؤلاء الضَّلال، لما نهى عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ولا لعن فاعل ذلك<sup>(١)</sup>؛ فإنَّه إذا لعن من اتخذها مساجد يُعبد الله فيها، فكيف بملازمتها والعكوف عندها». انتهى<sup>(٢)</sup>.

فهذا التأويل الذي ذكره صاحب "القرى" من تحريف الكلِّم عن مواضعه، فأوَّل أوَّل الحديث، وألَدَّ<sup>(٣)</sup> عن تأييد تأويله بقوله: «ولا تجعلوا بيوتكم قبورًا»، وسكت عن قوله في آخر الحديث «وصلُّوا عليَّ، فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم»؛ لأنَّ هذا يردُّ قوله: «يَحْتَمِلُ أنَّ المراد به الحثُّ على كثرة زيارة قبره»، ويبيِّن أنَّ معنى قوله: «لا تجعلوا قبوري عيدًا» النهي عن التردُّد إليه، واعتياد المجيء إليه، كالعيد<sup>(٤)</sup> الذي يعود ويتكرَّر، وأمرهم بالصَّلَاة عليه

(١) أخرج البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (٥٢٩)، وغيرهما عن عائشة قالت: قال النبي رحمته الله في مرضه الذي مات فيه: لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً. قالت: ولولا ذلك لأبرز وإني أخشى أن يتخذ مسجداً.

(٢) من "إغاثة اللهفان" (١/١٩٢-١٩٣) باختصارٍ وتصرفٍ.

(٣) أي: مال وعدل عن الحق. "اللسان" (٣/٣٩٤).

(٤) والعيد إذا جعل اسمًا للمكان، فهو المكان الذي يُقصد الاجتماع فيه، وإتيانه للعبادة عنده أو لغير العبادة، كما أنَّ المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة جعلها الله عيدًا مثابةً للناس، يجتمعون فيها ويتابون للبقاء والذكر والنسك.

حيث كانوا، وأخبر أن صلاتهم تبلغه حيث كانوا، فلا حاجة إلى التردد على قبره عليه السلام، فصلوات الله وسلامه عليه، لقد بلغ البلاغ المبين، ولكن أسي الظالمون والمشركون من القبوريين إلا كفوراً، ومناقضة لأمره بالتردد إلى قبره كل عام وشد الرحال إليه <sup>(١)</sup>.

أما من في المدينة منهم، فبعد كل صلاة فرضي، فقد أفضوا مضجعه عليه السلام بالأصوات المنكرة، والصرخات التي يقشع منها من في قلبه أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان، وصرفوا له خالص حق الله من الدعاء الذي هو منح العباد ولبيها <sup>(٢)</sup>، وطلبوا منه تفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وإقالة

وقد كان للمشركين أمكنة يتابونها للاجتماع عندها، فلما جاء الإسلام عما الله ذلك كله، وهذا النوع من الأمكنة يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين، والقبور التي يجوز أن تكون قبوراً لهم بتقدير كونها قبوراً لهم، بل وسائر القبور أيضاً داخلة في هذا. "الإقتضاء" (ص ٣٢٥).

(١) وفي اتخاذ القبور أعياداً من المفاصد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله تعالى، ما يقضب لأجله كل من في قلبه وقار الله تعالى وغيره على التوحيد، وتهجين وتقييح للشرك، ولكن ما لجرح بميت إيلام. ولا بن القيم في "إغاثة اللهفان" (١/ ١٩٥) كلام نفيس عن مفاصد هذه البدعة؛ فراجع.

(٢) أخرج الترمذي (٣٣٧١) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صبيح، عن أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء مع العباد».

قال الترمذي: حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.

وقد أورده المنذري بصيغة التمريض في "الترغيب" (٣١٧/٢)، مؤثراً بضعفه.

قلت: ملامح الضعف بادية عليه؛ فالوليد مدلس، وقد عنعن، وابن لهيعة اختلط بآخره، وكان الوليد ممن سمع منه حال الاختلاط.

ويغني عنه؛ ما أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩١٦٧)، والطبري (٢١٦٠)، وابن المبارك في "الزهد" (١٢٩٨)، والبخاري في "الأدب" (٧١٤)، وأبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، (٣٢٤٧)، (٣٣٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (١١٤٦٤)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (١٨٣٧٨)، (١٨٤١٠)، (١٨٤٥٥)، والبيهقي (٣٢٤٣)، والطيالسي (٨٠١)، والمعجل في "معركة الثقات" (٣١٤/٢).



العثرات، وما لا يقدر عليه إلا فاطر الأرض والسموات، فعظمت بهم البليّة، واشتدّت الرزية، وصار الشّرك بالله عندهم ديناً يدينون به، ويعتقدون أنه مما يقربهم إلى الله وإلى رسوله، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

ومن أعظم المصائب حصول هذا بمرءٍ ومسمع من بعض المتسيئين إلى العلم والدين، وسكوته عن إنكار ذلك عليهم مُداهنةً في دين الله، لكي تبقى لهم وظائفهم ومناصبهم، فلا حول ولا قوّة إلا بالله، والله درُّ أبي الوفاء علي بن عقيل حيث يقول: فأين رائحة الإيمان منك وأنت لا يتغير وجهك فضلاً عن أن تتكلّم، ومخالفةُ الله سبحانه وتعالى واقعةٌ من كلّ مُعاشِر ومجاور، فلا تزال معاصي الله - عزّ وجل - والكفر يزيد، وحريم الشّرع يُنتهك، فلا إنكار ولا مُنكير، ولا مفارقة لمرتكب ذلك، ولا هُجران له، وهذا غايةُ برِّ القلب، وسُكُون النَّفْس، وما كان ذلك في قلبٍ قطُّ فيه شيءٌ من إيمان.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله، وبما كان عليه أصحابه، رأى أن كثيراً ممن يُشار إليهم بالدين؛ هم أقلُّ الناس ديناً. والله المستعان.

والطبراني في "الصغير" (١٠٤١)، وابن حبان (٨٩٠)، والحاكم (١٨٠٢-١٨٠٣-١٨٠٤)، والبيهقي في "الشعب" (١١٠٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٩) من طرق عن ذر، عن يسع، عن النعمان بن بشير؛ مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ الدِّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ذَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]».

قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وقال الحاكم: حديثٌ صحيحٌ الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الحافظ في "الفتح" (٤٩/١): سندُه جيّد.



وأي دين، وأي خير فيمن يرى محارم الله تُنتهك، وحدوده تُضاع، ودينه يُترك، وسنة رسوله يُرغب عنها، وهو بارد القلب، ساكت اللسان، شيطانٌ أخرس، كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق<sup>(١)</sup>، وهل بليّة الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورئاساتهم، فلا مبالاة بما جرى على الدين، وخيارهم المتحرّزن المتلمّظ، ولو نُوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله، بذل وتبذل، وجدّ واجتهد، واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعه، وهؤلاء مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد بُلُوا في الدنيا بأعظم بليّة تكون وهم لا يشعرون؛ وهو موت القلب، فإن القلب كُلَّمَا كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى وانتصاره للدين أكمل. انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) مقولة مشهورة لأبي علي الدقاق؛ كما في "الشذرات" (٢/ ١٨٠).

قلت: وهي تدل على أصل عظيم من أصول الإبران، انقطع عن القيام به فتأم من الناس، وهو واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ بل انعكس الحال وانقلبت الحقائق؛ فصار الدعاء إلى الباطل والشكوت عن الحق عُرْفًا مُستحكماً، ودينًا متبعًا؛ ومعلوم أن ازدواج الأمرين، يتولد عنهما جهل بالحق وإضلال للمخلوق. والله المستعان.

(٢) من "إعلام الموقعين" (٢/ ١٧٧).

### ملاحظة

قال ابن الأثير في "جامع الأصول": وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - : رأيت على باب مالك بن أنس كُراعاً<sup>(١)</sup> من أفراس خراسان، ويغالي مصر، ما رأيت أحسن منه، فقلت له: ما أحسنه، فقال: هو هديّة مني إليك يا أبا عبد الله، فقلت: دع لنفسك منها دابة تركبها، فقال: أنا أستحي من الله تعالى أن أطأ تربة فيها رسول الله ﷺ بحافر دابة.

قال ابن الأثير: وكم مثل هذه المناقب لهذا الطود الأشم، والبحر الزاخر. انتهى<sup>(٢)</sup>.

فأقول: إن جلالة الإمام مالك وإمامته أمرٌ مجمع عليه، فهو في غنية عن تعظيمه بما يُقطع بكذبه عليه، ولا تصحُّ نسبته إليه، وهو أجلُّ قدرًا من أن يقال عنه أنه استحي من الله أن يطأ أرض المدينة بحافر دابة لكون النبي ﷺ مدفون فيها؛ لأن الجسد الشريف مضمونٌ مع الصّاحِبَيْنِ في الحُجْرة خاصّة، وهذا بإجماع المسلمين سلفًا وخلفًا، والذي يتورّع أن يطأ تربة المدينة بحافر دابة لكون رسول الله ﷺ مدفون فيها؛ يتورّع أيضًا عن البول والتغوُّط فيها؛ لأنّ هذا أفحش وأقبح، لأنّه يلوّث الأرض ويُنجّسها، فكيف يُظنُّ بالإمام مالك أنه استحي من الله أن يطأ بحافر دابة في سائر بقاع المدينة التي لم تكن تربة للجسد الشريف،

(١) كراع من الخيل والإبل والحمر؛ وهو: مستلق الشاق، العاري من اللحم. "اللسان" (٣٠٧/٨).

(٢) جمع الأصول (١/١٨٤).

هذا مما يُقَطَّعُ بكذبه عليه؛ لأنه من أئمة السُّنة وأهل الحديث المُقْتَدَى بهم، والحياءُ من الله أن يَطأ بحافر دابة ثُربة المدينة لكون رسول الله ﷺ مدفونٌ فيها من البدع ومن الورع المظلم، وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون، وسائر الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين، الذين هم القدوة وبهم الأسوة، وهم أعلمُ الخلق بالله ورسوله، وأورعُهم وأتقاهم وأشدَّهم حُبًّا للنبي ﷺ وتعظيمًا له وأدبًا معه واحترامًا له في حياته وبعد وفاته، وما زالوا يركبون الدواب في المدينة هم وغيرهم ممن بعدهم، ولم يُنقل عن أحدٍ منهم أنه تورَّع عن ركوب الدواب في المدينة تأدبًا مع النبي ﷺ، أو حياءً من الله، بل فعلُ هذا من البدع المحدثه، ومن الغلو المذموم، وقد قال النبي ﷺ: «إياكم ومُحدثات الأمور»<sup>(١)</sup>، وقال: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»<sup>(٢)</sup>، ومع هذا فإنَّ فيه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٢٦/٤)، وابن حبان (٥)، والحاكم (٣٢٩)، وغيرهم، عن العرياض بن سارية قال: «وعظنا رسول الله ﷺ يومًا بعد صلاة الغداة موعظةً بليغةً، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إنَّ هذه موعظةٌ مُودَّع، فماذا نعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: أوصيكم بتقوى الله، والسَّمْع والطَّاعة وإنَّ عبدٌ حبشي، فإنَّه من يعش منكم يرى اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسُني، وسُنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ».

قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ، وليس له علة. ووافقه الذهبي.

وقال أبو نعيم: حديثٌ جيّد، من صحيح حديث الشَّاميين.

وأقرَّه ابنُ رجب في "جامع العلوم" (ص ٢٥٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (٣٢٤٨)، وابن حبان (٣٨٧١)، والحاكم (١٧١١)، وابن أبي شيبة (١٣٤٦١) من طريقين عن عوف الأعرابي، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «القط لي حصي، فلقطت له سبع



من الحرج والمشقة على الناس ما لا يتفق مع شريعته المطهرة السمحة.

حصيات، مَنْ حصى الخذف، فجعل يفضهن في كفه، ويقول: أمثال هؤلاء فارموا، ثم قال: يا أيها الناس! إياكم والغلو في الدين، فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ويؤيد له الذهبي. وقال ابن تيمية في «الافتضاء» (ص ١٠٦): صحيح على شرط مسلم. قلت: لم يخرج مسلم لعوف عن زياد؛ فالأولى أن يقال: رجاله رجال مسلم.

## ملاحظة

وقد نظم السيوطي في رسالة له سماها: "تحفة المهتدين بأسماء المجددين" ختم بها كتابه "التبئة فيمن" <sup>(١)</sup> ببعثه الله على رأس المئة، قال فيها:

وكان عند المئة الأولى عمر خليفة العدل بإجماع وقر  
والشافعي كان عند الثانية لما له من العلوم السارية  
وبن سريج ثالث الأئمة والأشعري عده من أمه  
والباقلاني رابع أو سهل أو الإسفرايني خلف حكوا  
والخامس الخبر هو الغزالي وعده ما فيه من جدال  
والسادس الفخر الإمام الرازي والرافعي مثله موازي  
والسابع الراقي إلى المراقي ابن دقيق العيد باتفاق  
والثامن الخبر هو البلقيني أو حافظ الإمام زين الدين  
وهذه تاسعة المئين قد أنت ولا يخلف ما الهادي وعد  
وقد رجوت أني المجدد فيها ففضل الله ليس بمجدد <sup>(٢)</sup>

فأقول: أحسن ما يجاب به السيوطي، أن يقال: ليس بأمانيكم ولا أمانى

أهل الكتاب؟

(١) اسم الكتاب كما جاء في النسخة المطبوعة: (التبئة بمن بعثه الله على رأس كل مئة) وكلنا سماء السيوطي في مقدمة كتابه.

(٢) التبئة بمن بعثه الله على رأس كل مئة (ص ٧٤-٧٥).

إن تجديد الدين ليس بالشهل، ولا يستحق اسم المجدد إلا من كان له أثر ظاهر في الدين بإحياء السنن وإمالة البدع، كعمر بن عبدالعزيز، والإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب... وأمثالهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

وقد خلط السيوطي في نظمه كعادته في التخليط في كلامه؛ فلأن بعض من ذكرهم قد أحدثوا في الدين أصولاً مبتدعة تنافي الدين فضلاً عن أن يكونوا من المجددين.

- فابو الحسن الأشعري<sup>(١)</sup> واضع قواعد مذهب الأشاعرة، وقد ضل به فناء من الناس، وتمسكوا به، مع أنه قد تاب منه ورجع عنه، كما صرح بذلك في كُتبه التي ألّفها أخيراً كـ "الإبانة" و "كتاب المقالات"، ولكن المقلدون له في ضلالاته لا يزالون متمسكين بأقواله المبتدعة.

- والغزالي<sup>(٢)</sup> خاض مع الفلاسفة، وألّف كتابه "تهافت الفلاسفة" - في الرد عليهم - ولكنه وقع فيما وقعوا فيه، فلا للإسلام نصّر، ولا لأعدائه كسر، ولذا عنه ألف ابن رشد الحفيد كتاباً في بيان ما غلط فيه، سمّاه "تهافت التهافت".

- وأما الرازي<sup>(٣)</sup>، وما أدراك ما الرازي؛ فهو رافع راية الضلالة، وواضع قواعد الجهالة؛ فمن ذلك قوله: «إن نصوص الكتاب والسنة أدلة لفظية، لا تنفيذية»، وقوله: «إن العقل أصل النقل، فإذا جاء النقل بما يخالف

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/ ٨٥-٩٠).

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢-٣٤٦).

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٥٤).



مقتضى العقل، قدّمنا العقل.

وقد ردّ عليه في قوله هذا وفي غيره من ضلالاته إمام السنة وقامع البدعة

شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله ورضي عنه -.

ومثل الرازي لا يحلُّ أن يُلقَّب (بفخر الدين)؛ لأنَّ الدِّين لم يَنَلْهُ منه إلَّا

محنة وبليّة فضلاً عن اعتباره مجدّداً، بل يُعدُّ في أقواله الضّالة مارقاً ومُلاحداً،

ومن جملة مؤلفاته السّخيفة الضّالة؛ كتاب "السّر المكتوم في السّحر ومخاطبة

النجوم"، و"الرسالة العلائقية في الاختيارات السّماوية".

وهذه أمورٌ لا تدلُّ على استقامة، والله أعلم بما مات عليه، وقد زعم

بعضهم أنّ هذه الكتب مكذوبة عليه، ولكن هذا الزعم غير صحيح.

## ملاحظة

قال أبو بكر الرازي<sup>(١)</sup> المعروف بالخصائص في كتاب «أحكام القرآن»<sup>(٢)</sup> له: «فقوله ﴿لَا تُذِرْكُمُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ معناه: لا تراه الأبصار، وهذا ثمذخ بنفي رؤية الأبصار».

فأقول: هذا كلام عار عن التحقيق؛ لأن تفسيره الإدراك بالرؤية غير صحيح، وخلاف ما عليه أهل السنة؛ لأن الإدراك أخص من الرؤية، لأنه الإحاطة بحقيقة الشيء، فهذا هو المنفي بقوله سبحانه ﴿لَا تُذِرْكُمُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وأما الرؤية فهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة؛ بل هي أعلا نعيم أهل الجنة، وهي الزيادة المذكورة في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القبالة: ٢٢] - من

(١) انظر ترجمته في الأعلام (١/ ١٧١).

(٢) (٩/ ٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢)، وابن ماجه (١٨٧)، وأحمد (١٨٩٦١)، وابن حبان (٧٤٤١) - واللفظ له - وغيرهم، عن صهيب قال: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد يا أهل الجنة: إن لكم عند الله موعداً يجب أن ينجزكموه، فيقولون: وما هو، ألم يثقل الله موازيننا، ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويخرجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فوالله ما أعطاهم الله شيئاً أحب إليهم من النظر إليه».

النُصرة - ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] - من النَّظَر<sup>(١)</sup> -

وقال النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم لا تُضامون في رؤيته»<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الروايات: «كما ترون القمر ليلة البدر»<sup>(٣)</sup>، وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مُشابهًا للمرئي.

وكلامُ الجصاص هنا في الرؤية مخالفٌ لظاهر النصّوص، وما عليه أئمة السلف الذين هم القدوة وبهم الأسوة، فتنبّه لذلك!!<sup>(٤)</sup>.

(١) وهذه الآية تدل على النظر إلى الرب من وجوه عدة:

١- الضمير في ﴿نَاطِرَةٌ﴾ يعود على الوجوه، وهو محل الإبصار.

٢- تعدّت بـ (إلى) فهو بمعنى المعاينة بالأبصار.

٣- ليس هناك قرينة تصرفها عن معناها، فدلّت على الرؤية بالبصر.

وهذا القول قال به جمهور السلف منهم:

\* الحسن البصري، فقد أخرج الطبري (١٩٢/٢٩)، وعبدالله في "السنة" (٤٧٩)، والبيهقي في "الاعتقاد" (ص ١٢٦)، واللالكائي في "الاعتقاد" (٨٠٠) من طرق عن المبارك بن فضالة، عن الحسن في قوله ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] قال: «حَسَنَةٌ»، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: «تنظر إلى الخالق، وحَقُّ لها أن تنظر وهي تنظر إلى الخالق». وسنده صحيح.

\* وعكرمة، فقد أخرج الطبري (١٩٢/٢٩)، وعبدالله في "السنة" (٤٨١)، واللالكائي في "الاعتقاد" (٨٠٣) من طرق عن علي بن الحسن بن شقيق قال: ثنا الحسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاطِرَةٌ﴾ ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، قال: «تنظر إلى ربها نظرًا». وسنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٩)، ومسلم (٦٣٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، سمعت قيس بن أبي حازم يحدث عن جرير بن عبد الله قال: «كنا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾».

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٠/٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٦١)، والطبراني (٢٩٤-٢٩٥/٢)، والخطيب في "تاريخه" (٤٦٨/١٠) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، سمعت قيس بن أبي حازم يحدث عن جرير به. وإسناده صحيح.

(٤) فالصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وسائر أهل السنة والحدِيث،



والطوائف المتسبون إلى السنة والجماعة كالكلابية والكزامية والأشعرية والسالية وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه، وكذلك الآثار بها متواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

وأما احتجاج النفاة بالمعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)؛ فالآية حجة عليهم لا لهم، وبيان ذلك من وجوه:

أولاً: أن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية، أو الرؤية المقيدة بالإحاطة. والأول باطل؛ لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال إنه أدركه، كما لا يقال أحاط به. فمن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة، لا يقال أنه أدركها، وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية.

ثانياً: على المستدل بالآية أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية، وأن كل من رأى شيئاً يقال في لغتهم أنه أدركه، وهذا لا سبيل إليه؛ كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص، أو اشتراك لفظي؛ فقد تقع رؤية بلا إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، فإن الإدراك يستعمل في إدراك العلم وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لم يشاهد، كالأعمى الذي طلب رجلاً هارباً منه، فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْجَمْعُ غَائِبَةً قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (الشعراء: ٦١-٦٢)، فنفي موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك.

والإدراك هنا هو إدراك القدرة؛ أي: ملحقون محاط بنا، وإذا انتهى هذا الإدراك فقد تنفي إحاطة البصر أيضاً.

ثالثاً: أن الله تعالى ذكر هذه الآية بمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، ولأن المعلوم أيضاً لا يرى، والمعلوم لا بمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه.

رابعاً: أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً، لا مدح فيه ولا كمال، فلا بمدح الرب نفسه به، بل ولا بوصف نفسه به، وإنما يصفها بالنفي المتضمن معنى ثبوت؛ كقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾، وقوله: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، وقوله: ﴿لَا يَمُرُّبْ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا دَرَكَهُ وَشَقَّاقِ السُّمُورِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سبا: ٣)، ونحو ذلك من القضايا السلبية التي يصف الرب تعالى بها نفسه، وأنها تتضمن اتصافه بصفات الكمال الثبوتية؛ مثل كمال حياته وقبوميته، وملكوته

وقدرته، وعلمه وهمايته، وانفراده بالربوبية والإلهية. وكل ما يوصف به العلم المحض فلا يكون إلا علمًا محضًا، ومعلوم أن العلم المحض يقال فيه أنه لا يُرى، فعُلم أن نفي الرؤية عدم محض، ولا يقال في العلم المحض لا يدرك، وإنما يقال هنا فيما لا يدرك لعظمته، لا لعدمه. وإذا كان المنفي هو الإدراك؛ فهو سبحانه وتعالى لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علمًا، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي العلم والرؤية، بل يكون ذلك دليلًا على أنه يُرى ولا يحاط به، كما يعلم ولا يحاط به؛ فإن تخصيص الإحاطة بالنفي يقتضي أن مُدرك الرؤية ليس بمنفي.

وهذا الجواب قول أكثر أهل العلم من السلف والخلف.

راجع: "دقائق التفسير" (١٢٥/٢-١٢٧)، و"المجموع" (٨٧/١٦)، و"منهاج السنة النبوية" (٣١٥/٢)، و"درء التعارض" (٢٢٧/٦)، و"بيان تليس الجهمية" (٣٥٠/١)، و"التمهيد" (١٥٣/٧)، و"تفسير القرآن العظيم" (٤٥١/٤)، و"الفتح" (٦٠٧/٨).

## ملاحظة

نقل صاحب «الفتح»<sup>(١)</sup> فيه عن الإمام أحمد رحمته الله أنه سُئِلَ عن تقبيل منبر النبي ﷺ، وتقبيل قبره، فلم يَرَّ به بأساً، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك. ونقل عن ابن أبي الصَّيف اليماني - أحد علماء مكة من الشافعية - جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين.

\* فاقول: أمّا ما نقل عن الإمام أحمد رحمته الله من أنه لم يَرَّ بأساً بتقبيل منبر النبي ﷺ وقبره؛ فهذا لا صحة له، بل هذا مما يُقَطَّعُ بكذبِهِ؛ لأنَّه ﷺ كان شديد التحري في الاتباع والبُعد عن الابتداع، حتى قال: ما بلغني سُنة عن النبي ﷺ إلّا عملت بها، إلّا أنِّي لم أستطع ولم أتمكن من الطواف على الراحلة، وكان يقول لبعض أصحابه: إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ<sup>(٢)</sup>.

فرجل في الاتباع وتجنُّب الابتداع بلغ إلى هذا الحدِّ، لا يُظَنُّ به أنَّه لا يرى بأساً بتقبيل المنبر والقبر؛ لأنَّ هذا شيء لم يفعله أحدٌ من الصَّحابة، ولكن لجلالته وإمامته في الدين، وكونه [مرضِي] <sup>(٣)</sup> عند الموافق والمخالف، وحُجَّةٌ فيما يفعله لسعة اطلاعه وأتباعه للسنن، كثيراً ما يُروَّجُ بعضُ المبتدعين بدعهم

(١) "فتح الباري" (٣/ ٤٧٥).

(٢) انظر: "السنة" (٣/ ٥٥٢) للخلال.

(٣) في الأصل كأنها كتبت (رضا) وتحمل ما أثبت.



بنسبتها إليه أو إلى غيره من الأئمة المقتدى بهم، وهم بريئون من ذلك، واستبعاد بعض أتباعه لذلك حق؛ لأنه جدير بالاستبعاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «الفتاوى المصرية»: «القيام للمصحف وتقبيله لا نعلم فيه شيئاً مأثوراً عن السلف، وقد سئل الإمام أحمد عن تقبيل المصحف؟ فقال: ما سمعت فيه شيئاً، ولكن زوي عن عكرمة بن أبي جهل أنه كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه، ويقول: «كلام ربِّي كلام ربِّي»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان القيام للمصحف وتقبيله لا يُعلم فيه شيء مأثور<sup>(٣)</sup> عن السلف

(١) أخرجه الدارمي (٣٣٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٧١/١٧)، والحاكم (٥٠٦٢)، والخطيب في «تاريخه» (٣٢٠/١٠) من طريق عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، أن «عكرمة بن أبي جهل كان يضع المصحف على وجهه، ويقول: كتاب ربِّي، كتاب ربِّي». قال الهيثمي في «المجمع» (٣٨٥/٩): رواه الطبراني مرسلًا، ورجاله رجال الصحيح. قلت: ابن أبي مليكة لم يلق عكرمة.

قال ابن الحاج في «المدخل» (٢٦٣/١): «فترى من لا علم عنده بطواف بالقبر الشريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسح به ويقبله، ويلقون عليه مناديلهم وثيابهم يقصدون به التبرك، وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع له عليه الصلاة والسلام، وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب، ولأجل ذلك كره علماءنا رحمة الله عليهم التمسح بجدران الكعبة، أو بجدران المسجد، أو بالمصحف، إلى غير ذلك مما يتبرك به سداً لهذا الباب ولمخالفة السنة؛ لأن صفة التعظيم موقوفة عليه ﷺ، فكل ما عظمه رسول الله ﷺ نعظمه ونتبعه فيه؛ فتعظيم المصحف قراءته، والعمل بها فيه، لا تقبله ولا القيام إليه، كما يفعل بعضهم في هذا الزمان، وكذلك المسجد تعظيمه الصلاة فيه، لا التمسح بجدرانه».

وانظر: «إنجاح الحاجة» (٢٦٣/١).

(٢) «المجموع» (٦٥/٢٣).

(٣) في الأصل (شيئاً مأثوراً) والصواب ما أثبتته لأنه نائب فاعل.

- كما ذكره الشيخ والإمام أحمد لما سُئِلَ عن تقبيل المصحف، قال: ما سمعت فيه شيئاً وهو كلام الله عز وجل، فكيف يُظَنُّ بالإمام أحمد أنه لا يرى بأساً بتقبيل المنبر والقبر، وهو أمر لم يفعله أحدٌ من الصَّحابة - رضوان الله عليهم - وهم القدوة فيما لم يرد فيه نصٌّ عن الرسول ﷺ (١).

(١) ومعلوم أنَّ هذا مظهرٌ من مظاهر التبرك الاستمداي، وإنما نهي عنه لكونه فريسةً للشر، وقد كان منشأ شرك الأولين العكوف على القبور، والتمسُّح بها وتقبيلها، والدعاء عندها، فلما جاء الإسلام نُفِلَ طقوس الشرك وآثاره، وحسم مادته، لتحقيق التوحيد وإخلاص الدين لرب العالمين. ولهذا اتَّفَق المسلمون سلفاً وخلفاً إلا من شذَّ من أهل البدع؛ على حرمة هذا العمل وبدعيته، ونسفه أصحابه، وأوجبوا التعزير فيه.

قال ابن قدامة في "المغني" (٧٤٩/٣): «ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله، قال أحمد: ما أعرف هذا. قال الأثرم: رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ، يقومون من ناحية فيسلمون. قال أبو عبد الله: وهكذا كان ابن عمر يفعل».

وقال شيخ الإسلام في "المجموع" (٣٢٠/٢٤): «وأما التمسح بالقبر أو الصلاة عنده أو قصده لأجل الدعاء عنده، معتقداً أنَّ الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره، أو النذر له، ونحو ذلك؛ فليس هذا من دين المسلمين، بل هو مما أحدث من البدع القبيحة التي هي من شعب الشرك. والله أعلم وأحكم».

وقال ابن القيم في "الداء والدواء" (ص ٩٢) - محذراً من هذا الأمر - «فالشرك في الأفعال كالشُّجُود لغيره، والطَّواف بغير بيته، وحلق الرأس عبوديةً وخضوعاً لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمين الله في الأرض، أو تقبيل القبور واستلامها والشُّجُود لها، وقد لعن النبي ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء والصَّالحين مساجد يصلِّي الله فيها، فكيف بمن اتخذ القبور أوثاناً يعبدونها من دون الله، وفي "الصحيحين": عنه أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»... وفي "الصحيح" أيضاً عنه: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

وهذه الأخبار المعبر فيها باللَّعن والنشيه تغيدُ التحريم للعمارة والتزيين والتجصيص، ووضع الصُّندوق المزخرف، ووضع الستائر على القبر وعلى سميته، والتمسح بجدار القبر، وأن ذلك قد يفضي مع بُعد العهد وقسوة الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان، فكان في المنع عن



ذلك بالكلية قطع هذه التريفة الفضية إلى الفساد، وهو المناسب للحكمة العترة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد، سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تنفسي إليه.

قلت: أما مسح منبر النبي ﷺ، والرمانة التي هي موضع مقعد ﷺ، فقد اختلف فيه الشافعي فمن مرخص في - كالإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه - ومن كارهه - كإبي المسيب ومالك - ومن جملة ما تمسك به المحيزون:

١- ما رواه ابن أبي شيبة (٤٥٠/٣) - واللفظ له - وابن سعد في "الطبقات" (٢٥٤/١) من طريقين عن أبي مودود عبد العزيز مولى الخليل، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: رأيت نكراً من أصحاب النبي ﷺ إذا خلا لهم المسجد، قاموا إلى رمانة المنبر الفرعاء، فمسحوها ودعوه، قال: ورأيت يزيد يفعل، وسنده صحيح.

٢- ما رواه ابن سعد (١٠٠/١ - التمه) من طريق محمد بن عمر، حدثنا موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبيه قال: رأيت سعد بن أبي وقاص وابن عمر يأخذان برمانة المنبر ثم ينصرفان. وهذا سند واه؛ لحال محمد بن عمر الواقدي.

٣- ما رواه ابن سعد (٢٥٤/١) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فليك، أخبرني بن أبي ذئب، عن حمزة بن أبي جعفر، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد القاري: «أنه نظر إلى ابن عمر وضع يده على مقعد النبي ﷺ من المنبر، ثم وضعها على وجهه». وسنده ضعيف؛ لجهالة ابن أبي جعفر وشيخه.

قال شيخ الإسلام في "المجموع" (٤١٠/١٠): «وأما مالك وغيره من العلماء فيكرهون هذه الأمور وإن فعلها ابن عمر؛ فإن أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلوها، فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب ﷺ: «أنه كان في الشفر فرأهم يتنابون مكاناً يصلون فيه؛ فقال: ما هذا؟ قالوا: مكان صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد، إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه، وإلا فليمض».

قلت: وإجماع الصحابة حجة شرعية معتبرة، وقد كانوا يرون تبع الآثار مجلبة للهلاك، ولهذا كثر تحذيرهم منه، فلو كان هذا التمسح بمنبره جائزاً لبادر كبار الصحابة إلى التبرك به، ولما قرطوا فيه، لشدة حبهم له ﷺ وحرصهم على اتباعه، ولستوا بذلك لمن بعدهم، ولكن كانوا أعلم بالله ورسوله ودينه من الخلف التي خلفت بعدهم، وكذلك التابعون لهم بإحسان راحوا على هذا السيل، وقد كانوا متوافرين بمدينة النبي ﷺ، فما منهم من تمسح بمنبره، ولا تبرك به أو استشفى به، ولو ثبت



وأما ابنُ أبي الصيف اليماني؛ فهو من القبوريين المعروفين، بالغوا في الصالحين، فلا يستغرب منه أن يجوز تقبيل القبور، وفي ما شرعه الله لنا على لسان رسوله ﷺ ما يكفيننا ويغنيننا عن الابتداع في الدين، والتقرب إلى الله بما لم يشرعه؛ فإنَّ هذا مما يُبعد عن الله، لأنَّ الله سبحانه وتعالى لم يشرع لنا على لسان رسوله ﷺ تقبيل شيء مما نتعبد ونتقرب به إلى الله سوى الحجر الأسود (١).

ذلك لنقل؛ فإنَّ مثل هذا العمل مما تنوَّرَ المهمل والدواعي على نقله، بل على نقل ما هو دونه، وكُلُّ خير في اتباع من سلف.

انظر: "المجموع" (١٦/١، ٤٧٦/١٧، ٩٧/٢٦، ٨١/٢٧، ١٣٦، ٤١٧)، و"الانقضاء" (ص ٣٦٧)، و"إغاثة اللهفان" (١٩٧/١، ٢٠٤، ٢١٢)، و"زاد المعاد" (٦٠١/٣)، و"مغني المحتاج" (٥٥/٢)، و"المدخل" (٢٦٢/١)، و"سبل السلام" (٤٩٩/١)، و"فتح العلي الملك" (٢٠٨/١)، و"كشف القناع" (١٥١/٣).

(١) ذكر الشُّيوطي في "التوشيح على الجامع الصغير": "أنه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الأسود تقبيل قبور الصالحين". "تحفة المحتاج" (١٧٦/٣).

وهذا قياسٌ فاسدٌ من وجوه:

أولاً: أنَّ الأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر؛ فالله سبحانه لا يُعبدُ إلا بما شرعه على ألسنة رُسُلِهِ؛ فإنَّ العبادة حقُّه على عباده، وهذا الحق هو الذي أحقَّه ورضي به وشرعه. ثانياً: أنَّه منافٍ لقول الفاروق (رضي الله عنه): «أما والله لقد علمت أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولولا أنَّي رأيت رسول الله ﷺ يقبلُك ما قبلُك».

قال الحافظ في "الفتح" (٤٦٣/٣): «وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين، وحسن اتباع فيما لم يكشف عن معانيها، وهو قاعدةٌ عظيمةٌ في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه، وفيه دفعٌ ما وقع لبعض الجهال من أنَّ في الحجر الأسود خاصَّةً ترجعُ إلى ذاته».

ثالثاً: أنَّ هذا التوسُّع في التقبيل والتمسح بكل عظيم لم يكن من فعل السلف، ولو كان ثمة شيء يستحقُّ هذا الإجلال والتعظيم، لكانت الكعبة وقبر نبيِّنا ﷺ أولى بذلك، ولبادر إليه الصَّحابة، لكنَّهم علموا أنَّ هذا من فعل الجاهلية ورواسبها التي لا تزال عالقة في نفوس الضعفاء، فامتنعوا عن فعله، وهذا هو الذي جاءت به الشريعة، ومضت عليه السُّنة.

وما عداه فلا يشرعُ تقبيلُهُ، حيث لم يُنقل هذا عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، ولو كان خيراً لسبقونا إليه ﷺ وأرضاهم.

## ملاحظة

قال أبو علي القالي<sup>(١)</sup> في "أمالیه": قال الأصمعي: لا يُقال الجلال إلا في الله عز وجل<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: وقد يقال، وأنشد:

فلا ذا جلالٍ هبته لجلاله ولا ذا ضياعٍ هُنْ يترُكنَ للفقر<sup>(٣)</sup>  
قلت: مرادُ الأصمعي الجلال المعرّف بالآلف واللام، وهو الجلال المطلق، والبيت الذي استشهد به أبو حاتم ليس كذلك، فلا حُجّة فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) العلامة اللغوي الشهير، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون البغدادي القالي، ولد سنة ثمانين وميتين، وأخذ العربية عن كبار علماء زمانه، كابن دريد وابن الأنباري وابن درستويه ونفطويه، وتمكّن في اللغة وفنونها حتى صار حاذقاً أديباً، وله مؤلفات عدّة، مثل "المفصور والمدود"، و"كتاب الإبل"، و"كتاب الخيل"، و"الأمالي في اللغة" وهو أشهرها وأكثرها تداولاً. وقد توفي رحمه الله بقرطبة في ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلاث مائة. انظر: "السير" (٤٥/١٦).

(٢) تنبيه: لا يطلق اسم الجلال مفرداً على الباري سبحانه، وإنما يجب أن يذكر مضافاً فيقال: ذو الجلال، أو يقال: جلال الله - تبارك وتعالى -.

(٣) (ص ٢٣٦).

(٤) واعلم - رعاك الله - أن الاشتراك في الأسماء والصفات بين الخالق والمخلوق لا يقدح في ذات الله - عز وجل - فإنه ممّا علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تبايناً في الذات، وهذا يستلزم تبايناً في الصفات؛ لأنّ صفة كلّ موصوفٍ تليقُ به، بل هذا التباين ظاهر في صفات ذوات المخلوقين؛ فقوّة الدواب - مثلاً - غير قوّة الذرّة، فإذا ظهر هذا التباين بين المخلوقات مع اشتراكهما في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

قد يوصفُ بعض البشر بالجلال، ولكنّه جلال زائل، يليقُ بضعفهم وتغيّرهم وفنائهم، أمّا جلال الله



- عز وجل - فلازم لذاته وصفاته، الدائم الباقي الذي لا يزول؛ فهو الأول والآخر، الظاهر والباطن. قال شيخ الإسلام في "المجموع" (٢٥٠ / ٦): «فَالرَّبُّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، مَنْعُوتًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَكِمَالِهِ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَيَمْتَنَعُ أَنْ يَزُولَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ كِمَالِهِ، وَيَمْتَنَعُ أَنْ يَصِيرَ نَاقِصًا بَعْدَ كِمَالِهِ، وَهَذَا الْأَصْلُ عَلَيْهِ قَوْلُ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ... وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ مَنْ يَقُولُ: يَا مَنْ يُغَيَّرُ وَلَا يَتَغَيَّرُ؛ فَإِنَّهُ يُحِيلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ وَيُسَلِّبُهَا مَا كَانَتْ مُتَّصِفَةً بِهِ إِذَا شَاءَ، وَيُعْطِيهَا مِنْ صِفَةِ الْكَمَالِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا، وَكِمَالُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [التكوير: ٢٦-٢٧].  
وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ [الرحمن: ٢٦-٢٧].  
وانظر: "القواعد المثلث" (ص ٢٦).

## ملاحظة

ذكر البرزنجي<sup>(١)</sup> في كتاب "الإشاعة لأشراط الساعة"، ما نصه: قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله حين سأله ابنه عن يزيد، كيف لا يلعن من لعنه الله في كتابه؟ فقال: قد قرأت كتاب الله فلم أر فيه لعن يزيد!! فقال: إن الله تعالى يقول: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامُكُمْ ۖ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾ [عمد: ٢٢-٢٣]. وأي فساد وقطيعة رحم أشد مما فعله يزيد يا بني، انتهى<sup>(٢)</sup>.

فأقول: إن ما ذكره صاحب "الإشاعة" عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - لا يصح بتاتاً لما هو معلوم من ورعه، ولما رواه عنه أبو طالب العكبري، قال: سألت أحمد بن حنبل عن من قال: لعن الله يزيد بن معاوية؟ فقال: لا تكلم في هذا، قال النبي ﷺ: «لعن المؤمن كقتله»<sup>(٣)</sup>، وقال: خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم<sup>(٤)</sup>، وقد كان يزيد فيهم، فإن الإمساك

(١) محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الحسني البرزنجي من فقهاء الشافعية له علم بالتفسير والأدب رحل إلى بغداد ودمشق ومصر واستقر في المدينة، توفي سنة (١١٠٣ هـ). الأعلام (٦/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) وقد أوردته شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٤/٥٦٥)، ولم يتعنه بشيء.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٤) - واللفظ له - ومسلم (١/١١٠) عن ثابت بن الضحاح: عن النبي ﷺ قال: «من حلف بعتة غير الإسلام كاذباً فهو كما قاله ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله».

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من طرق عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله قال:

أحب إلي (١). ذكر هذا عنه صاحب "الطبقات" (٢).

قلت: وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية من أمتي مغفور لهم»، وكان يزيد أمير الجيش الذي غزاها وهذه منقبة عظيمة ليزيد، وقال النبي ﷺ: «أول جيش يركب البحر للغزو من أمتي قد أوجبوا» (٣)، وكان أمير الجيش الذي ركب البحر غازيًا معاوية رضي الله عنه، وهذه

«سئل رسول الله ﷺ: أي الناس خير؟ قال: قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يحسن قوم تبدر شهادة أحدهم بيمينه، وتبدر بيمينه شهادته». قال إبراهيم: كانوا ينهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات.

(١) قلت: لا تنافي بين الآية الكريمة والأحاديث الواردة في النهي عن لعن المعين؛ فإن الإمام أحمد إنما أراد اللعن العام المصروف إلى الأنواع، فقد سأله ابنه صالح - كما في "المجموع" (٤١٣/٣) - فقال: «إن قومًا يقولون: إنهم يحبون يزيد. قال: يا بني، وهل يحبُّ يزيد أحدٌ يؤمن بالله واليوم الآخر؟! قلت: يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟ قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدًا؟!.

قال شيخ الإسلام: «أما لعنة المعين؛ فإن علم أنه مات كافرًا جازت لعنته، وأما الفاسق المعين فلا تنبغي لعنته لنهي النبي ﷺ أن يلعن عبدالله بن حمار الذي كان يشرب الخمر، مع أنه قد لعن شارِب الخمر عُمومًا.

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها؛ فإن ما سواها طريقان خبيثان: أحدهما: القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الأفراد بعينه، ودعوى أن هذا عمل بموجب النصوص، وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعترلة وغيرهم، وفسادهم معلوم بالاضطرار، وأدلتهم معلومة في غير هذا الموضع. الثاني: ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله ﷺ، ظنًا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها، وهذا الترك يجرُّ إلى الضلال، واللحوق بأهل الكتاين الذين «اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله» [التوبة: ٣١]. "المجموع" (٢٨٩/٢٠).

قلت: فالأصل أن تلعن الأنواع دون الأعيان؛ إلا إن اقتضت المصلحة في التعيين، والمسألة مبسطة في تعليقي على "الدر النضيد".

(٢) "طبقات الحنابلة" (٢٤٦/١) للقرّاء.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، وابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني" (٣٣١٣)، والطبراني (١٣٣/٢٥)،



منقبة له (١).

والحاكم (٨٦٦٨) عن خالد بن معدان، أن عمير بن الأسود العنسي حدثه: أنه أتى عبادة بن الصامت وهو نازل في ساحة حصص، وهو في بناء له ومعه أم حرام. قال عمير: فحدثنا أم حرام: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «أول جيش من أمي يغزون البحر قد أوجوا». قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله، أنا فيهم؟ قال: «أنت فيهم»، ثم قال النبي ﷺ: «أول جيش من أمي يغزون مدينة قيسر مقرر لهم». قلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لا».

قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

قلت: فإني الصحيح!

ولا أصل له باللفظ المذكور أعلاه، وإنما هو من تصرف المصنف؛ لأن المقصود بمدينة قيسر القسطنطينية، وكأنه لم يستحضر لفظه، فرواه بمعناه!

(١) والتحقيق: أن يزيد بن معاوية كان قبيح ظلم وجور في الحملة، ومحاسن وفضائل أيضًا، لكن قوماً صاروا يظهرون لعنه، وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره؛ فكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه، فسمع بذلك قوم ممن كان ينسب فاعتقد أنه كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى، فصار الغلاة فيه على طرقي نقبض:

- أقوام يقولون: إنه كافر زنديق، وأنه قتل ابن بنت رسول الله ﷺ، وقتل الأنصار وأبناءهم بالحرة، ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياء.

- وأقوام يعتقدون أنه كان إمامًا عادلًا هاديًا مهديًا، وأنه كان من الصحابة، أو أكابر الصحابة، وأنه كان من أولياء الله تعالى، وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء، ويقولون: من وقف في يزيد، وقفه الله على نار جهنم.

وهذا الغلو من الطرفين خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان؛ فإن يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان، ولم يدرك النبي ﷺ، ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء، ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح، وكان من شبان المسلمين، ولا كان كافرًا ولا زنديقًا، وتولى بعد أبيه على كراهية من بعض المسلمين ورعًا من بعضهم، وكان فيه شجاعة وكرم، ولم يكن مظهرًا للفواحش كما يحكي عنه خصومه، وجرت في إمارته أمور عظيمة كمقتل الحسين واستباحة المدينة ثلاثة أيام، وحصار مكة، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره.

ولمنا كان الذي عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأئمة أنه لا يسب ولا يحب، فهو عند علماء أئمة المسلمين قبلك من الملوك، لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله، ولا يسبونه؛ فإنهم لا

يُجِبُّونَ لعنة المسلم المعين، فإن كان فاسقاً أو ظالماً، فالله يغفر للفاقد والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفورٌ له». وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري ﷺ.

فالواجب الاقتصار في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية، وامتحان المسلمين به؛ فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة. "المجموع" (٤٠٩/٣-٤١٤) باختصارٍ وتصرُّفٍ.

## ملاحظة

قول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد في شرحه لكتاب "التوحيد" (١)  
 على حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات... وذكر منها قتل النفس التي حرم الله إلا  
 بالحق» (٢) - أي: بفعلٍ مُوجبٍ للقتل - ثم قال الشيخ: كقتل المشرك المحارب.  
 فأقول: قتل المشرك ليس من قبيل قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا  
 بالحق، بل هو مباح الدّم والمال (٣)، وإنما المراد به المسلم المعصوم الدّم، كما قال  
 ﷺ: «لا يحل دُم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا  
 بإحدى ثلاث: إذا زنى بعد الإحصان، أو قتل النفس المعصومة، أو ارتد عن  
 الإسلام» (٤)، فتنبه!

(١) "تيسير العزيز الحميد" (ص ٣٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦١٥)، ومسلم (٨٩) عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات».

(٣) يظهر أن المصنف - يرحمه الله - فهم كلام صاحب التيسير على غير مراده! حيث ظن أن الشيخ سليمان بن عبد الله فسر قوله ﷺ: «قتل النفس التي حرم الله»! بينما تفسيره متجه لقوله ﷺ: «إلا بالحق» أي: النفس التي يجوز قتلها.

وهنا مسألة مهمة، هل قتال الكفار لأجل كفرهم أم لأجل حرايمهم؟ والذي عليه الجمهور أن قتال الكفار لأجل حرايمهم، بدليل جواز أخذ الجزية منهم، وعدم قتل نساءهم وصبيانهم ورهبانهم والزمنى والمرضى ومن لم يشارك في القتال، فتنبه.

(٤) المؤلف يذكر الحديث بالمعنى، وقد أخرجه البخاري (٤٣٣٤) عن سلمان أبي رجاء مولى أبي



قلاية، عن أبي قلاية أنه كان جالساً خلف عمر بن عبد العزيز، فذكرُوا وذكرُوا، فقالوا وقالوا قد أفادت بها الخلفاء، فالتفت إلى أبي قلاية وهو خلف ظهره، فقال: ما تقول يا عبد الله بن زيد، أو قال: ما تقول يا أبا قلاية؟ قلت: ما علمت نفساً حلَّ قتلها في الإسلام؛ إلا رجل زنى بعد إحصان، أو قتل نفساً بغير نفس، أو حارب الله ورسوله ﷺ، فقال عنبسة: حدثنا أنس بكذا وكذا. قلت: إني حدث أنس؛ قال: قدم قوم على النبي ﷺ فكلّموه، فقالوا: قد استوخنا هذه الأرض، فقال: هذه نعم لنا تخرج، فاخرجوا فيها، فاشربوا من ألبانها وأبوالها، فخرجوا فيها، فشربوا من أبوالها وألبانها واستصحوا، ومالوا على الراعي فقتلوه، واطردوا النعم، فما يستبطن من هؤلاء؛ قتلوا النفس، وحاربوا الله ورسوله، وخوفوا رسول الله ﷺ، فقال: سبحان الله! فقلت: تهنئي، قال: حدثنا بهذا أنس. قال: وقال يا أهل كذا، إنكم لن تزالوا بخير ما أبقي ومثل هذا.

وأخرج البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦) واللفظ له، وأبو داود (٤٣٥٢)، والنسائي (٤٠١٦)، والترمذي (١٤٠٢)، وغيرهم عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه، المفارق للجماعة».

## ملاحظة

ذكر الحافظ ابن حجر في "الفتح" على حديث النزول ما نصّه: «وقال ابن العربي: حكى عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول، فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فإن حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة الملك المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوي، بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل، فيُسمّى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربيةٌ صحيحةٌ». انتهى<sup>(١)</sup>.

فأقول: تمخّض الجبل عن فارة<sup>(٢)</sup>، ولقد تكلف ابن العربي ما لا علم له به، وخاص في أمر لا يُعلم إلاّ بخبر سماوي؛ فإنّ هذا التأويل الذي ذكره نظير قول من ردّ هذه الأحاديث من المبتدعة، لأنهم ردّوها لفظاً، والمؤوّل ردّها معنى؛ ولهذا قال بعض السلف: التأويل نوعٌ من التكذيب. يعني: التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، ومما يبين فساد هذا التأويل الذي ذكره، قوله في نفس الحديث: «من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفر لي فأغفر له»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري (٣/ ٣٠).

(٢) يروى هذا المثل هكذا (تمخض الجبل فولد فأراً) وهو يضرب للكبير يأتي بأمر صغير. (المعجم الوسيط ٢/ ٨٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربّي تبارك

فهل يصح أن يكون هذا قول الملك كما زعمه، وأنه يجيب من دعاه،  
ويعطى من سأل، ويغفر لمن استغفره؟ سبحانه هذا بهتان عظيم!! (١)

وتعالى ثل ليلة إلى السماء الدنيا حين يقضى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له. زاد مسلم: فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر.  
قال ابن عبد البر في "التعهد" (١٢٨/٧): الحديث منقول من طرق متواترة، ووجوه كثيرة عن النبي ﷺ.

(١) قد أشار الحافظ إلى منشأ خطئهم، وأغفله المصنف، وها أنا أذكر كلامه بنصه، ثم أتعبه - إن شاء الله -  
قال رحمه الله في "الفتح" (٣٠/٣): «وقد حكى أبو بكر بن فورك: أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله  
على حذف المفعول أي: يُنزل ملكًا، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر، عن أبي هريرة وأبي  
سعيد، بلفظ: «إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له»  
الحديث، وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «ينادي مناد: هل من داع يستجاب له» الحديث.  
قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال، ولا يُعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني: ينزل الله إلى السماء  
الدنيا، فيقول: لا يسأل عن عبادي غيري؛ لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور.  
وقال البيضاوي: ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه مُنَزَّهٌ عن الجسمية والتحيز، امتنع عليه النزول على  
معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه؛ فالمراد نور رحمته، أي: يتنزل من مقتضى صفة  
الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة. اهـ.  
قلت: وقولهم هذا باطل من وجوه:

• أما الحديث الأول؛ فأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٣١٦) - واللفظ له - وأبو يعلى (٥٩٣٦)  
من طريقين عن حفص بن غياث، حدثنا أبو إسماعيل، حدثنا أبو مسلم الأغر،  
سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر  
الليل الأول، ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع يستجاب له، هل من مُستغفر يُغفر له، هل من  
سائل يُعطى».

وخالفه أصحاب أبي إسحاق؛ وهم: منصور وشعبة ومعمر وأبو عوانة؛ فرووه عنه، عن الأغر أبي  
مسلم، عن أبي سعيد وأبي هريرة؛ مرفوعاً بلفظ: «إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول نزل  
إلى السماء الدنيا...؛ فأبثوا النزول، ولم يذكروا نداء الملك.

أخرجه مسلم (٧٥٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٣١٥)، ومعمر في "الجامع" (٤٤٤/١٠)، وابن  
أبي شبة (٢٩٥٥٦)، وأحمد (٨٩٦٢، ١١٤٠٤، ١١٩١٠)، وأبو يعلى (١١٨٠)، وعبد بن حميد



(٨٦١)، وابن حبان (٩٢١)، واللائكالي في "الاعتقاد" (٧١٦). ولا تعارض بين الروايتين؛ فإن الأعمش ثقة كبير، وزيادته مقبولة على رسم أهل الحديث، وشهد لها ما رواه أحد (٢٢/٤، ٢١٧-٢١٨)، والبخاري (٢٣٢٠)، وابن أبي عاصم في "السنن" (٥٠٨)، والطبراني (٥٤/٩) من طرق، عن حماد بن سلمة، ثنا علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، عن النبي ﷺ قال: «ينادي كل ليلة ساعة فيها مناد: هل من داع فاستجب له، هل من سائل فأعطه، هل من مُستغفر فأغفر له». وهذا إسناد ضعيف، لعننه الحسن، وشوهد حفظ ابن جدعان.

قلت: وقد جمع ابن القيم بين الروايتين جمعًا حسنًا فقال في "تهذيب السنن" (٤٦/١٣): «وأي منافي بين قوله: «ينزل ربنا فيقول»، وهل يسوغ أن يقال: إن المنادي يقول: «أنا الملك»، ويقول: «لا أسأل عن عبادي غيري»، ويقول: «من يستغفرني فأغفر له»، وأي بُعْد في أن يأمر مُناديًا ينادي: «... من سائل فُتجب له»، ثم يقول هو سبحانه: «من يسألني فأستجب له»، وهل هذا إلا أبلغ في الكرم والإحسان أن يأمر مُناده يقول ذلك، ويقول سبحانه بنفسه، وتتصادق الروايات كلها عن رسول الله ﷺ، ولا نُصدِّق بعضها ونُكذِّب ما هو أصحُّ منه. وبالله تعالى التوفيق».

قلت: فحمل القرطبي نزول الرب تبارك وتعالى على نزول الملك، تأويل فاسد؛ يرده لفظ الحديث ومعناه الصريح، ومجيئه من وجوه متعددة، وفي مناسبات شتى.

• وأما قول البيضاوي؛ فقد ردّه شيخ الإسلام في "المجموع" (٣٧٢/٥) بقوله: «وإن تأوّل ذلك بنزول رحمته أو غير ذلك، قيل: الرحمة التي تُثبتها إما أن تكون عينًا قائمة بنفسها، وإما أن تكون صفة قائمة في غيرها؛ فإن كانت عينًا وقد نزلت إلى السماء الدنيا، لم يمكن أن تقول من يدعوني فأستجب له، كما لا يمكن الملك أن يقول ذلك، وإن كانت صفة من الصفات، فهي لا تقوم بنفسها، بل لأبدًا من محل، ثم لا يمكن الصفة أن تقول هذا الكلام ولا محلها، ثم إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا ولم تنزل إلينا، فأي منفعة لنا في ذلك؟

وإن قال: بل الرحمة ما يُنزل على قلوب قوام الليل في تلك الساعة، من حلاوة المناجاة والعبادة، وطيب الدُّعاء والمعرفة، وما يحصل في القلوب من مزيد المعرفة بالله والإيمان به وذكره، وتجليه لقلوب أوليائه؛ فإن هذا أمر معروف يعرفه قوام الليل.

قيل له: حصول هذا في القلوب حق، لكن هذا ينزل إلى الأرض إلى قلوب عباده، لا ينزل إلى السماء الدنيا ولا يصعد بعد نزوله، وهذا الذي يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر، لكن هذا النوع

والذي أوجب هؤلاء المتكلمين هذا الضلال البعيد، ما ابتدئوه من الأصول التي ما أنزل الله بها من سلطان، فلما أرادوا حمل النصوص عليها، ورأوها لا تتفق مع نصوص الكتاب والسنة سَطَّوْا على النصوص بمثل هذه التأويلات المنكرة. هذا أصل ضلال أكثر المتكلمين ومن سلك طريقهم ممن يتسبب إلى العلم والفقه.

والبركة والرحمة التي في القلوب هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته سبحانه وتعالى، كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدة أحاديث صحيحة... فإنه من المعلوم أن الحجيج عشية عرفة ينزل على قلوبهم من الإيمان والرحمة والنور والبركة ما لا يمكن التعبير عنه، لكن ليس هذا الذي في قلوبهم هو الذي يدنو إلى السماء الدنيا ويباهي الملائكة بالحجيج.

قلت: وهذا المذهب قائم - كما أسلفت - على تشبيه الخالق بالمخلوق، وإسقاط ماهية صفاته على صفاتهم، فنجم عنه تأويل للنصوص، وجناية عليها، وانتهاك لحرمتها، وهذا خلاف للمذهب السلف؛ الذين أجروها على ظاهرها، وأقرروا كما هي، من غير تأويل ولا تعطيل، بل آمنوا بها، عملاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

راجع: "مجموع الفتاوى" (٥/٣٨٣ وما بعدها)، و"توضيح المقاصد لابن عيسى" (١/٤١٢).

## ملاحظة

قال الطبري في «الفرى»: وعن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «جاءكم أهل اليمن وهم أول من جاء بالمصافحة». أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup>، وأبو حاتم بزيادة: «ولفظه: «يقدم عليكم قوم أرق منكم قلوباً، فقدم الأشعريون - وفيهم أبو موسى - فكانوا أول من أظهر المصافحة في الإسلام، فجعلوا حين ذلوا من المدينة يترجزون ويقولون: غدا نلقى الأحبة محمداً وحزبه» <sup>(٢)</sup>

(١) (رقم ٥٢١٣) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، ثنا حميد، عن أنس بن مالك؛ به.

قال الحافظ في «الفتح» (٥٤/١١): «سند صحيح».

(٢) أخرجه أحمد (١٢٦٠٤، ١٣٣٥٨)، وابن حبان (٧١٩٣)، والضياء في «المختارة» (١٩٤٥) من طريقين عن يحيى بن أيوب، عن حميد قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «يقدم عليكم غداً أقوام هم أرق قلوباً بالإسلام منكم». قال: فقدم الأشعريون، فيهم أبو موسى الأشعري، فلما دنوا من المدينة جعلوا يترجزون، يقولون: غدا نلقى الأحبة محمداً وحزبه

قال الضياء: إسناده صحيح.

ورواه أحمد (١٣٧٩٤)، وأبو يعلى (٣٨٤٥)، وعبد بن حميد (١٤١٠)، وابن أبي شبة (٣٢٢٥٧)، والضياء في «المختارة» (١٩٤٣-١٩٤٤) من طرق: عن حميد، عن أنس، ولم يذكر المصافحة. ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٧)، وأحمد (١٣٢٣٥، ١٣٦٤٩)، وفي «فضائل الصحابة» (١٦٥٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/٢١) من طرق: عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس بن مالك به، ولم يذكر البيت.

قال أحمد - عقب روايته الحديث - قال أنس: «وهم أول من جاء بالمصافحة».



وروجه التفضيل بالابتداء بالمصافحة وإظهارها أنهم سنوا سنة، فلهم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة. انتهى<sup>(١)</sup>.

أقول: إن السنة إنما حصلت بتقرير النبي ﷺ، لأنه المشرع؛ لأن الأحكام إنما تؤخذ عن الله ورسوله، فلم يقرها لم تكن سنة، كما أنه ﷺ لما أقر بعض الأمور التي كانت في الجاهلية، صارت سنة وشرعاً يتبع، وليس لها اعتبار قبل إقراره ﷺ لها، ولا يصح أن الذي سنّها وشرّعها أهل الجاهلية، فهي من شرائع الإسلام وسنته، لا من سنن الجاهلية وشرائعهم، وكذلك المصافحة، ليسوا هم الذين سنوا المصافحة حتى يكون لهم أجرها وأجر من عمل بها!!

أي: أن هذه الزيادة من قول أس.

(١) القرى لقاصد أم القرى (ص ٧٠٣).

## ملاحظة

قال صاحب "الفتح": قال شيخنا في "شرح الترمذي" على قول عمر في الحجر: «ولو لا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك»<sup>(١)</sup>.

وأما قول الشافعي: ومهما قُبِلَ من البيت فحسن<sup>(٢)</sup>، فلم يُرد به الاستحباب؛ لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين<sup>(٣)</sup>.

• أقول: ما ذكره من أن الشافعي لم يرد بقوله الاستحباب؛ لأن المباح من جملة الحسن، اعتذارٌ غيرٌ وجيه؛ لأن الإباحة من الأحكام الخمسة التي لا تُؤخذ إلا عن الله ورسوله، ولم يرد الشرع بتقيل شيء من البيت سوى الحجر الأسود؛ فلذا لزم التنبيه<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٥٢٨)، ومسلم (١٢٧٠) عن عمر بن الخطاب أنه قال للركن: «أما والله إنني لأعلم أنك حجرٌ لا تضرُّ ولا تنفع، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ استلمك ما استلمتُك، فاستلمته، ثم قال: فما لنا وللركن، إنها كنَّا راءبنا به المشركين، وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيءٌ صنعه النبي ﷺ، فلا نحبُّ أن نتركه».

(٢) انظر: "الأم" (١٧٢/٢).

(٣) فتح الباري (٤٦٣/٣).

(٤) قال النووي في "المجموع" (٤٨/٨): «للكعبة الكريمة أربعة أركان: الركن الأسود، ثم الركن الشامي، ثم الركن اليماني، ويقال للأسود واليماني: اليمانيان، وهما مبنيان على قواعد إبراهيم ﷺ، والشاميان ليسا على قواعد، بل مغيران؛ لأن الحجر يلبيهما، وكلُّه أو بعضُه من البيت. وللركن الأسود فضيلتان: كونُ الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم ﷺ، وللركن اليماني فضيلة واحدة وهي كونه على قواعد إبراهيم ﷺ، وليس للشامين شيءٌ من الفضيلتين، فإذا عرفت هذا فالسنة في الحجر الأسود استلامه وتقيله، والسنة في الركن اليماني استلامه ولا يقبل، والسنة لا يقبل».

الشاميان ولا يُستَلَمَان، فُخِصَ الأسود بالتَّخِيل مع الاستلام؛ لأنَّ فيه فضيلتين، واليهان بالاستلام؛ لأنَّ فيه فضيلة واحدة، وانتفت الفضيلتان في الشَّاميين.

قال ابن عبد البر في "التهذيب" (٧٦/٢١): «وهي الثَّنة، وعلى ذلك جماعة الفقهاء؛ منهم: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، والطبري». قلت: والأدلة على صحَّة هذا القول كثيرة؛ من ذلك:

١- ما رواه البخاري (١٥٣١)، ومسلم (١٢٦٧) عن أبيه عبد الله بن عمر قال: «لم أر النبي ﷺ يستلم (لفظ مسلم: يمسح) من البيت إلا الركبتين اليمينين».

٢- ما رواه البخاري (١٥٢٩) - والسياق له - ومسلم (١٢٦٨) عن ابن عمر قال: «ما تركت استلام هذين الركبتين في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما».

٣- ما رواه البخاري تعليقا (٥٨٢/٢)، ووصله عبد الرزاق (٨٩٤٤)، وعنه الترمذي (٨٥٨)، وأحمد (٣٠٧٤)، والطبراني (٢٧٠/١٠)، وابن عبد البر في "التهذيب" (٥٢/١٠)، والحافظ في "التغليق" (٧١/٣) من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل قال: «كنت مع ابن عباس ومعاوية وهما يطوفان بالبيت، فكان معاوية لا يمرُّ بركن إلا استلمه، قال له ابن عباس: إنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يستلم إلا الحجر اليماني، فقال معاوية: ليس من البيت شيء مهجور. فقال ابن عباس: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب ٢١]، فقال معاوية: صدقت».

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم؛ أن لا يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني.

ورواه أحمد (١٨٧٧)، والطبراني في "الأوسط" (٢٣٢٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٨٤/٢) من طريقين عن خصيف، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ نحوه. قلت: والحديث بمجموع طريقه صحيح.

وقد روى المرفوع منه مسلم (١٢٦٩) من طريق قتادة بن دعامة، أن أبا الطفيل البكري حدثه: أنه سمع ابن عباس يقول: «لم أر رسول الله ﷺ يستلم غير الركبتين اليمينين». قلت: وأقوى ما استدلل به المخالفون:

١- ما رواه ابن خزيمة (٢٧٨٣)، والمزي في "التهذيب" (٢٦٥/٢٨) من طريقين عن أبي عاصم النبيل، عن معروف بن خربوذ، حدثني أبو الطفيل قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف على راحته بالبيت ويستلم الأركان بمحجنه، قال: وأراه يقبل طرف المحجن، ثم خرج إلى الصفا



فطاف على راحلته».

قال ابن خزيمة: إن صحَّ الخبر، فإنَّ في القلب من هذا الإسناد!

قلت: رواه أبو داود (١٨٧٩)، وابن الجارود (٤٦٤) من طرق عن أبي عاصم، عن معروف بن خربوذ المكي، ثنا أبو الطفيل قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف على راحلته، يستلم الركن بمحجنه ويُقبِّل طرف المحجن، ثم خرج إلى الصفا، فطاف سبعا على راحلته».

وتُوبع عليه أبو عاصم؛ عند مسلم (١٢٧٥) عن سليمان بن داود، وابن ماجه (٢٩٤٩) عن وكيع والفضل بن موسى، وأبو يعلى (٩٠٣)، عن القاسم بن مالك، والبيهقي (٩١٦٤) عن عبيد الله بن موسى؛ كلُّهم عن معروف بن خربوذ؛ به.

قلت: معروفٌ هذا؛ قال الحافظ: صدوقٌ، ربما وهم. فالأقرب أنَّ الوهم في رواية ابن خزيمة منه. والله أعلم.

٢- ما رواه عبد بن حميد (٧٩٥)، وابن أبي حاتم - كما في "تفسير ابن كثير" (٢١٨/٤) من طريقين عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ طاف يوم الفتح على راحلته يستلم الأركان بمحجنه...».

قلت: فيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيفٌ.

٣- ما رواه البغوي في "الجمعيات" (٢٦١٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٩٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٨٣/٢) من طريقين عن أبي الزبير، عن جابر قال: «كنا نستلم الأركان كلُّها». وهذا سندٌ ضعيفٌ؛ لعننة أبي الزبير.

٤- ما رواه ابن أبي شيبة (١٤٩٩٥) حدثنا عبد الأعلى عن ابن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه: «أنه رأى ابن الزبير يقول: لا شيء مهجور».

وروى عبد الرزاق (٨٩٤٧)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٩٤) من طريق ابن جريج قال: أخبرني عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء قال: «كان ابن الزبير يستلمهن كلُّهن حين يبدأ، وحين ينتم». قلت: لا تعارض بين فعل ابن الزبير وسُنَّة النبي ﷺ؛ لما تقدَّم نقله عن النووي أنَّ علَّة استلام الركنين اليمانيين، كونهما بُنِيا على قواعد إبراهيم، أمَّا الركنان الشَّاميان اللذان يليان الحجر، فليسا برُكنين في الحقيقة، وإنما هما بمرتلة سائر الجدار، والاستلام إنما يكون للأركان، ولألاَّ استلم جميع جدار البيت في الطَّواف.

وهذا هو الذي فهمه ابن الزبير وعمل به؛ فقد أخرج مسلم (٥/١٣٣٣) بسند صحيح عن عطاء قال: «لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاها أهل الشام، فكان من أمره ما كان تركه ابن

الزبير، حتى قدم الناس الموسم يريد أن يجرئهم أو يجرئهم على أهل الشام، فلما صدر الناس، قال: يا أيها الناس، أشيروا علي في الكعبة، أنقضها ثم أبني بناءها، أو أصلح ما وهي منها؟ قال ابن عباس: فإني قد فرق لي رأي فيها، أرى أن تصلح ما وهي منها، وتدع بينا أسلم الناس عليه، وأحجازا أسلم الناس عليها، وبعث عليها النبي ﷺ. فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته، ما رضي حتى يجده، فكيف بيت ربكم، إني مُستخيرُ ربِّي ثلاثاً، ثم عازم على أمري، فلما مضى الثلاث أجمع رأيي على أن ينقضها، فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء، حتى صعد رجل فالتقى منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء، تابَعُوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه، وقال ابن الزبير: إني سمعت عائشة تقول: إن النبي ﷺ قال: لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر وليس عندي من النفقة ما يقوى على بنائه، لكنت أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع، ولجعلت لها باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه.

قال: فأنا اليوم أجِدُ ما أنفق، ولست أخاف الناس. قال: فزاد فيه خمس أذرع من الحجر حتى أبدى أسأ، نظر الناس إليه، فبنى عليه البناء، وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعاً، فلما زاد فيه استقصره، فزاد في طوله عشر أذرع، وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه. فلما قُتل ابن الزبير، كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك، ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أسس نظر إليه العدول من أهل مكة، فكتب إليه عبد الملك: أنا لسنا من تلطّيح ابن الزبير في شيء؛ أمّا ما زاد في طوله فأقره، وأما ما زاد فيه من الحجر فَرُدّه إلى بنائه، وسُدَّ الباب الذي فتحه، فنَقَضَهُ وأعادَه إلى بنائه.

قلت: فابن الزبير إنما أحيا سُنّة النبي ﷺ بعد أن قام المقتضي وانتفى المانع، فزاد في البيت من جهة الحجر، وأقامه على الأسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين، ولهذا كان بعد عمارته للكعبة على القواعد يستلم الأركان كلها، ثم بناها الحجاج بعد أن أصابها الهدم أثناء غزوه لابن الزبير، وأعادها إلى بنائها القديم بأمر من عبد الملك، وبقيت على ما هي عليه إلى زماننا هذا، ولم يجرأ الملوك والخلفاء على نقض البناء من جهة الحجر ورده إلى البناء الأول، وحتى لا تكون ملعوبة في أيدي الولاة، كما قال الإمام مالك رحمه الله.

وكان المسلمون في زمانه يقتدون به إلى أن قتل؛ فقد أخرج الأزرق في "كتاب مكة" - كما في "الفتح" (٤٧٤/٣) - أن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت، وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه، وردَّ الركنين على قواعد إبراهيم، خرج إلى التَّعْمِيمِ واعتمر، وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة، فلم



يزال البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم، حتى قُتل ابن الزبير.  
 ويشهد له؛ ما رواه البخاري (١٦٤) عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن، رأيت تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها. قال: وما هي يا ابن جريح؟ قال: رأيتك لا تأسر من الأركان إلا العتيق... قال عبد الله: أما الأركان؛ فإني لم أر رسول الله ﷺ يمسر إلا العتيق...<sup>١</sup>

قال الحافظ في "الفتح" (٤٧٤/٣): "وقد يشعر - أي: هذا الأثر - بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركبتين العتيقتين. وقال بعض أهل العلم: اختصاص الركبتين موقوف بالسنّة، ومُسْتَدُّ التعميم بالقياس".

قلت: والأولى حمل ذلك على الاعتناء بابن الزبير في إحيائه لسنّة النبي ﷺ؛ فما كان الصحابة يحرمون على مخالفة فعل النبي ﷺ ويحكمون إلى القياس، وهم الذي شهدوا معه حجته وعلموا نطقه لسنّك، وإنما التعميم بالقياس بعد البناء الأخير هو عين المخالفة للسنّة، ولهذا قال القاضي عياض: "وإنما كان الخلاف في ذلك في العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب". شرح الزرقاني (٣٣١/٢).

وقال شيخ الإسلام في "الاعتناء" (ص ٤٢٦): "دَبَّتْ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَجَّ الْبَيْتَ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الرُّكَّتَيْنِ الْعَتِيقَتَيْنِ؛ فَلَمْ يَسْلَمْ الرُّكَّتَيْنِ الشَّامِيَيْنِ، وَلَا غَيْرَهُمَا مِنْ جَوَابِ الْبَيْتِ، وَلَا مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْمَشَاعِرِ، وَأَمَّا التَّحِيلُ فَلَمْ يَقْبَلْ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ... وَعَلَى هَذَا عَامَّةُ السَّلَفِ".

انظر: "اتمهيد" (٥٣/١٠، ٧٦/٢١)، و"المغني" (١٨٨/٣)، و"المجموع شرح المهذب" (٤٨/٨)، و"مجموع الفتاوى" (٤٨/٨، ١٢١/٢٦)، و"شرح العملة" (٤٤٥/٣)، و"إحكام الأحكام" (٧٥/٢)، و"الفتح" (٤٧٤/٣)، و"الروض المربع" (٥٠٢/١)، و"بدائع الصنائع" (١٤٨/٢)، و"تبيين الحقائق" (١٨/٢)، و"فتح القدير" (٤٥٦/٢)، و"مواهب الجليل" (٧١/٣)، و"فتوحات الوهاب" (٤٣٧/٢)، و"مغني المحتاج" (٤٨٨/١)، و"سبل السلام" (١٤١/١)، و"نيل الأوطار" (٥٢/٥)، و"شرح الزرقاني" (٣٣١/٢).



### ملاحظة

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الجزء الأول من "الفتاوى المصرية" (ص ١١٥) وقد سئل عن الصلاة إذا دخل المسجد في وقت النهي؟ وذكر أن هذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد:

إحداهما وهو قول أبي حنيفة ومالك: أنه لا يصليهما.

والثاني وهو قول الشافعي: أنه يُصليهما.

قال: وهذا أظهر؛ فإن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»<sup>(١)</sup>.

وهذا أمرٌ يعمُّ جميع الأوقات، ولم يعلم أنه خصَّ منه صورةً من الصور. انتهى<sup>(٢)</sup>.

فأقول: رحم الله شيخ الإسلام، أغاب عنه حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نُصليَّ فيهن، وأن نُقبرُ فيهن موتانا؛ حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول، وحين تضيف الشمس للغروب - أي: تميل للغروب -». رواه: مسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١١١٠)، وأحمد (٢٢٥٨٢)، وابن خزيمة (١٨٢٧) عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري؛ رفعه.

(٢) "الفتاوى الكبرى" (١/١٣٦).

(٣) أخرجه مسلم (٨٣١)، وأبو داود (٣١٩٢)، والترمذي (١٠٣٠)، والنسائي (٥٦٠)، وابن ماجه

وهذا الحديث مخصص لحديث: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين». والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١٥١٩)، وأحمد (٤/ ١٥٢)، وغيرهم عن عقبة بن عامر الجهني؛ به.

(١) وهذا القول مردود من وجوه عدة:

أولاً: أن حديث النهي عن الصلاة في أوقات النهي عام مجمل، قد خص منه عصر يومه بالإجماع، وخص منه قضاء الغائبة والمنسبة بالنص، وخص منه ذوات الأسباب بالسنة، كما قضى النبي ﷺ سنة الظهر بعد العصر، وأقر من قضى سنة الفجر بعد صلاة الفجر، وقد أعلمه أنها سنة الفجر، وأمر من صلى في رحله ثم جاء مسجد جماعة، أن يصلي معهم وتكون له نافلة، وقاله في صلاة الفجر وهي سبب الحديث، وأمر الداخل والإمام بخطب أن يصلي تحية المسجد قبل أن يجلس. فهذا المنصوص يبين أن ذلك العموم خرجت منه صور.

ثانياً: حديث عقبة بن عامر عام مخصوص، وحديث تحية المسجد أمر عام، فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص، بل العموم المحفوظ أولى من العموم المخصوص.

ثالثاً: أن الصلاة والإمام على المنبر أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر، وقد ثبت عنه في "الصحيح" أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام بخطب، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»؛ فلما أمر بالركعتين في وقت هذا النهي، فكذلك في وقت ذلك النهي، بل هو أولى.

رابعاً: أن النهي عن الصلاة إنما كان سداً للزريعة إلى التشبه بالكفار، رغم أن الصلاة في وقت النهي فيها مصلحة تكثير العبادة، وتحصيل الأرباح ومزيد الثواب، والتقرب إلى رب الأرباب، وفيها مفسدة المشابهة بالكفار في عبادة الشمس، لكن في تركها مصلحة سد ذريعة الشرك، وفطم النفوس عن المشابهة للكفار حتى في وقت العبادة، وكانت هذه المفسدة أولى بالصلاة في أوقات النهي من مصلحتها، فلو شرعت لما فيها من المصلحة لفاتت مصلحة الترك وحصلت مفسدة المشابهة، التي هي أقوى من مصلحة الصلاة حيثئذ، ولهذا كانت مصلحة أداء الفرائض في هذه الأوقات أرجح من مفسدة المشابهة بالكفار في عبادة الشمس.

فلما انغمرت هذه المفسدة بالنسبة إلى الفريضة لم يمنع منها، بخلاف النافلة؛ فإن في فعلها في غير هذه الأوقات غنية عن فعلها فيها، فلا تفوت مصلحتها، فيقع فعلها في وقت النهي مفسدة راجحة.

ومن هاهنا جواز كثير من الفقهاء ذوات الأسباب كسجدة التلاوة، وصلاة الكسوف، وتحية المسجد وغير ذلك في وقت النهي، لترجح مصلحتها؛ فإنها لا تقضى ولا يمكن تداركها، وكانت مفسدة تفويتها أرجح من مفسدة المشابهة المذكورة، وما كان منهياً عنه للزريعة، فإنه يفعل لأجل

## المصلحة الرّاجحة.

خامساً: إذا جاز قضاء الشّنة الرّاتبية مع إمكان تأخيرها، كما فعل النبي ﷺ في غزوة خيبر، فما لا يمكن ولا يستحب تأخيرها أولى.

فالخاص - كما قال ابن القيم في "إعلام الموقعين" (٣٤١/٢) - أنه لم يتعارض في هذه المسألة عامٌّ وخاص، بل هما متفقان، والنص العام لا يتناول مورد الخاص ولا هو داخل تحت لفظه، ولو قدر صلاحية لفظه له، فالخاص بيان لعدم إرادته، فلا يجوز تعطيل حكمه وإبطاله، بل يتعيّن إعماله واعتباره، ولا تُضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض، وهذه القاعدة أولى من القاعدة التي تنصّ على إبطال إحدى الشّتين، وإلغاء أحد الدليلين.

انظر: "الفتاوى الكبرى" (١/١٣٦، ٤/٤٤٦)، و"إعلام الموقعين" (٣٤١/٢)، و"مفتاح دار السعادة" (١٠٣/٢).



## ملاحظة

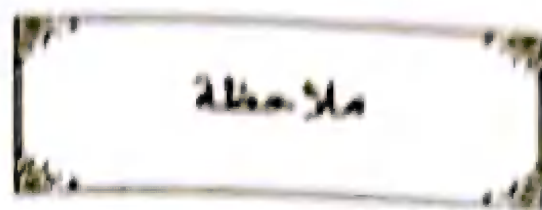
قال ابن الجوزي في "صيد الخاطر" (ص ٥٩): «ثم جاء التساويل فانبسطت فيما يباح فعدم ما كنت أجد، وصارت المخالطة تُوجبُ ظلمةً في القلب إلى أن عدم النور كله، فكان حنيني إلى ما ضاع مني يوجبُ إزعاج أهل المجلس فيثوبون ويصلحون، وأخرج مفلساً فيما بيني وبين حالي، وكثر ضجيجي من مرضي، وعجزت عن طب نفسي، فلجأت إلى قبور الصالحين، وتوسلت في صلاحي، فاجتذبتني لطف مولاي بي إلى الخلوة على كراهة مني، الخ.

\* فأقول: هذه زلة عظيمة من ابن الجوزي؛ لأن صلاح القلب أمر لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، فاللجاء فيه يجب أن يكون إليه؛ لأنه عبادة، وفي الدعاء المأثور: «لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك»<sup>(١)</sup>. فاللجاء فيه إلى قبور الصالحين شرك في تلك العبادة، كما أن التوسل بالصالحين بعد وفاتهم لا يكون إلا بدوأتهم، وهذا بدعة محرمة؛ لأن التوسل إنما يكون بأسماء الله

(١) أخرج البخاري (٥٩٥٢)، ومسلم (٢٧١٠)، وأحمد (٢٩٠/٤)، وأبو يعلى (١٦٦٨)، وابن حبان (٥٥٣٦)، وغيرهم عن البراء بن عازب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوئك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، وأجأت ظهري إليك، رهبةً ورغبةً إليك، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت، فإن مُتْ مُتْ على الفطرة، فأجعلهن آخر ما تقول. قلت: استذكرهن وبرسولك الذي أرسلت، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت.

الحسن وصفاته وبالأعمال الصالحة، هذا هو المشروع؛ فتنبه لذلك<sup>(١)</sup>.

(١) اعلم - وفقك الله - أنَّ التوسل المشروع أقسام ثلاث: أولها: ما كان بأسماء الله وصفاته، والثاني: ما كان بالعمل الصالح - وهذان قد ذكرهما المصنف - وثمة قسم ثالث، وهو: ما كان بدعاء الصالحين؛ كأن يقع المسلم في ضيق، أو تنزل بساحته مصيبة، ويعلم من نفسه التفریط في جنب الله، فيحب أن يأخذ بسبب قوي إلى الله، فيأتي من يعتقد صلاحه وتقواه، فيطلب منه أن يدعو له الله، ليذهب عنه ما ألمَّ به، وهذا أمثله في السُنَّة كثيرة، ولم يزل عمل المسلمين عليه جاريًا. راجع: "التوسل أنواعه وأحكامه" للألباني.



ذكر في "تفسير العزيز الحميد" ما نصّه: قال النووي: وذكر الشيخ  
إبراهيم المروزي من أصحابنا أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرّباً إليه  
أقضى أهل بخارى بنحره، لأنه مما أهل به لغير الله.

قال الرافعي: إنما يذبحون استبشاراً بقُدومه، فهو كذبح العقبة  
لولادة المولود.

قال في "الشرح": إن كانوا إنما يذبحونه استبشاراً كما ذكر الرافعي،  
فلا يدخل في ذلك، وإن كانوا يذبحونه تقرّباً إليه فهو داخل في الحديث.  
انتهى (١).

❦ وإني لأعجب من كلام الرافعي وقياسه الذبح للسلطان تقرّباً إليه  
وتعظيماً له عند قدومه الذي هو شرك أكبر على الحقيقة، التي هي سنة نبوية،  
وأعجب منه موافقة الشارح له على ذلك، وهذا القياس إنما يصح لو كانت  
العقيقة مشروعة عند وضع المولود، وهي إنما تُشرع في اليوم السابع من  
الولادة فما بعده، اللهم إنا نعوذ بك من سوء الفهم وانقلاب الحقائق (٢).

(١) (ص ١٥٧-١٥٨) باختصارٍ ونصرف.

(٢) كان المستنكر عند المصنف أن يلي الذبح وضع المولود، فإذا فصل بينهما بزمان جازاً وعليه فمن انتهى  
اللحم فذبح في حبه لم يحل ذبيحته، إلا أن يفصل بين شهوته وذبيحته بزمان!



والحق ما قرره العلامة الميلي في كتاب "الشرك ومظاهره" (ص ٣٧٣)؛ حيث يقول: «عطفُ النووي  
العبادة على التعظيم تقييدٌ للتعظيم بما كان فيه معنى العبادة، ونقله عن الرافعي غيرُ مخالفٍ لفتوى أهل  
بخارى إلا بالقصد؛ فهو خلافٌ في حالٍ. فمن قصد التقرب للامير، صدقت عليه تلك الفتوى، ومن  
قصد مجرد الشرور أفني له بقول الرافعي».

# **الفهارس**

١- فهرس الأحاديث

٢- فهرس الموضوعات

## فهرس الأحاديث

- ٦٤ ..... اجتنبوا السَّبع الموبقات
- ٧٨.٧٧ ..... إذا دخل أحدكم المسجد
- ٤٩ ..... إنكم سترون ربكم
- ٣٥ ..... إنما أنا بشرٌ مثلكم أنسى
- ٦١ ..... أول جيش يركب البحر للغزو
- ٦١ ..... أول جيش يغزو القسطنطينية
- ٤٣ ..... إياكم ومحدثات الأمور
- ٤٣ ..... إياكم والغلو
- ٧٧ ..... ثلاثُ ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا
- ٧٠ ..... جاءكم أهل اليمن
- ٦٠ ..... خير الناس قرني
- ٥٣ ..... كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه
- ٦٠ ..... لعنُ المؤمن كقتله
- ٢٦ ..... ما أحدٌ أغير من الله
- ٦٦ ..... من يدعوني فأستجيب له
- ٧٢ ..... ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك



- ٣٦ لا تَعْمَلُوا بِيُونُكُم قُبُورًا
- ٣٦ لا تَعْمَلُوا قَبْرِى عَبْدًا
- ٨٠ لا مَلْجَا وَلَا مَنجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ
- ٦٤ لَا يَجْلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ
- ٧٠ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ أَرْقُ مِنْكُمْ قُلُوبًا

## فهرس الموضوعات

٥	مقدمة التحقيق
٩	ترجمة المصنف
١٩	الملاحظة الأولى
٢٣	الملاحظة الثانية
٢٦	الملاحظة الثالثة
٢٩	الملاحظة الرابعة
٣٢	الملاحظة الخامسة
٣٦	الملاحظة السادسة
٤٢	الملاحظة السابعة
٤٥	الملاحظة الثامنة
٤٨	الملاحظة التاسعة
٥٢	الملاحظة العاشرة
٥٨	الملاحظة الحادية عشر
٦٠	الملاحظة الثانية عشر
٦٤	الملاحظة الثالثة عشر
٦٦	الملاحظة الرابعة عشر
٧٠	الملاحظة الخامسة عشر

- ٧٢ ..... الملاحظة السادسة عشر
- ٧٧ ..... الملاحظة السابعة عشر
- ٨٠ ..... الملاحظة الثامنة عشر
- ٨٢ ..... الملاحظة التاسعة عشر
- ٨٥ ..... الفهارس
- ٨٧ ..... فهرس الأحاديث
- ٨٩ ..... فهرس الموضوعات